Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأساليب الإنشائية

في النحو العربي

تأليف

عبد السلام محمد هارون

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأساليب الإنشائية

فى النحو العربى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم التصنيف : 4612. 75
رقم التسجيل : 10178

9586

عبد السلام محمد هارون

الأساليب الإنشائية
في النحو العربي

[الطبعة الثانية]

تمتاز بإضافات جديدة وتنقيحات

١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م

الناشر
مكتبة الخانجي بمصر

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مقدمة الطبعة الثانية

هذه هى الطبعة الثانية من « الأساليب الإنشائية فى النحو العربى» أقدِّمها للدارسين محققة منقحة ، مع كثير من الإضافات والتوضيحات . وقد كان طلبة الدراسات العليا بكلية دار العلوم يدرسون معى أبواب هذا الكتاب فيما بين سنتى ١٣٧٨ و١٣٨٤ الهجريَّتين (١٩٦٠–١٩٦٦ الميلادتين) . وظهر لى فى أثناء الدرس مايحتاج إلى توضيح أو تصحيح طباعى أو فنى ، فأصدرت هذه النشرة الجديدة مستدركا بها ما بدا فى النشرة الأولى من هَنات ، وإنى لآمل أن يكون هذا الكتاب فى ثوبه الجديد أقربَ مايكون إلى كمال النفع ، ودقة الوضع .

والحمد لله الذى هدانا لهذا . وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

مصر الجديدة فى : أول صفر سنة ١٣٩٩

١٠ من يناير سنة ١٩٧٩

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأُولى

هذا بحث جديد فى النحو العربى ، حملنى على كتابته ماكنت ألمحه دائماً من تسرُّب الاصطلاحات والتقسيمات البلاغية فى أثناء هذا النحو ، الذى أَبَى على تطاول العصور أن يتخلَّص من هذه الاصطلاحات ، كما أبى أن يتخلَّص من بعض مقتضيات التصريف ، لما بين تلك وبينه من من رابطة وثيقة لاتنفصم ، وإنْ زعم قومٌ أنه من الممكن فَصل هذه من تلك ؛ وهو زعم ضالٌّ واهم .

ولقد دفعَتْ هذه الاصطلاحاتُ ، منذ القدم ، علماءَ النحو أن يَرُوزُوا معاملة العرب لتلك الأَساليب الإنشائية ، وتدرَّج هذا الاعتبارُ عندهم من أبواب محدودة فى النحو إلى أن تناولوا معظمَ الأَبواب ، وهم فى ذلك يسُوقون القولَ صريحاً فى بعضها ، ويجمجمون فى البعض الاخر .

وقد استطعت بما وفَّق اللهُ أن أَنفُذ إلى استخلاص مايخصّ أَساليب الإنشاء فى الجمهورِ الأَعظم من أبواب النحو ، متتبعاً ذلك فى المراجع الكبرى قديمها والحديث ، متقصِّيًا لنوادر النُّصوص النحوية فى زوايا تلك المراجع وتضاعيفها ، مبيِّنا خلافَ النحاة وعللَهم لذلك الخلاف ، معقِّباً على ذلك بما تقتضى الموازنةُ بين الآراءِ ، وما أَراه من فصل فى هذا النزاع ، الذى اشترك فيه المفسِّرون من النحاة والنُّحاةُ من المفسِّرين ، فبدت لهم فى ذلك أَوهامٌ مردُّها إلى تحميل النحو مالايطيقه من تزمُّت هؤلاءِ المفسِّرين المتوزِّعين ، أَو التعصُّبِ لبعض ماوَضع النحاةُ من

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قواعدَ وأُصولٍ منطقية أَبَوْا إلَّا أَن تنساق فى الطريق التى رسموا . ولم يعلم هؤلاءِ ولا أُولئك أَنَّ أَساليب العرب وغير العرب لاتجرى مع المنطق جرياً مطَّرداً ، وأَن أَساليب العرب وغير العرب لم تُخلَق ومعها اعتباراتٌ دينية حدثَتْ بعد سيرورة اللغة.

ومسائل النحو وثيقة الصلة بمسائل اللغة وبروايات النصوص الأَدبية والدينية . وأَرى أَن معظم النحويّين لم يُوغلوا فى اللغة والروايات بالقدر الذى يستوجبه الحكم النحوى.

لذلك يجد المحقِّق اللغوى فى ثنايا الأَحكام النحوية شيئاً من المجازفة ، أَو هَنات من التقصير تظهر له هو حين يُوغِل فى النحو .

كما أَن الدراسة النحوية فى مختلف المراجع النحوية يُعْوِزها ضرورةُ تتبع المسائل النحويّة وكيف تُصوَّر فى كلّ مرجع ، ويعْوِزها كذلك التتبعُ التاريخى والتدرُّج الحُكمىّ لكلِّ مسأَلة من تلك المسائل .

على ضوءِ هذه الاعتبارات المختلفة سِرت فى دراستى هذه الحديثةِ لِشِقٍّ من أَحد شِقَّ الكلام ، وهو الأُسلوب الإنشائى بالمعنى الذى يفهمه علماءُ البلاغة ، وكيف يُعَامَل هذا الأُسلوب فى هذه اللغة الكريمة.

وهى دراسة آمُل أَن تلقَى صدًى عند المشتغلين بهذا النحو العملاق ، وأَن تُنشأَ دراساتٌ مماثلة لها متحررة من إسار التأليف القديم ، لتجلوَ هذا النحوَ فى إطار من جَلاله وقوَّته ، ولتنفى عنه أَوضاراً علِقَت به كما تعلق الأَوضار بالثوب البارع النفيس .

وقدكتبت كتابى هذا لأَبعث شيئاً من الحياة ونَبْضِها فى أَطلال الدراسات النحوية المعاصرة ، التى تـأَبى إلَّا أَن تقضىَ على تراثنا الصالح قضاءً ، وأَن تهدمَه هدمًا ، لتقيم على أَشلائه أَشباحاً هزيلة تنتزع الرثاءَ والسخرية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وأن جدٌّ واثق أنى سأجد لهذا الكتاب أصدقاءَ يَلقَونه ملاقاة الصديق يفيدون منه ويفيد منهم ، ويرحِّب بهم ويرحّبون به ، وواثقٌ كذلك بأنَّه سيردُّ كثيراً من ضعاف النفوس عما يبغُونه لهذا العلم الجليل من شرّ ، وما يدسُّونه له من كيد ، يلبَسون له ثيابَ الصديق ، وهُم — عَلِمَ اللهُ — أعدى أعدائه ، ويَلقَوْنه بالبِشر وهم له كارهون ، وقديما قالوا : « المرءُ عدوّ ما جَهِل » . فهذا لاغيره مادفعَ هؤلاءِ إلى تلك العداوة المستترة ، وساقهم إلى مايساق إليه ضالٌّ فَقَد الهدايةَ ، ولم يَنظرْ إلى مابيَّنَ الله له من نور ، وأوضحَ من رشاد .

وإليك بيان ما اشتمل عليه الكتاب من أبواب وفصول :

تمهيـــد

الأساليب الخبرية والأساليب الإنشائية — الإنشاء الطلبي والإنشاء غير الطلبي — أقسام الإنشاء الطلبي .

١ - باب الكلام

تعريفه — تأليفـه — قول من قال إن الكلام خـبر وإنشاء وطلب — الـكلام الإنشائى والجملة الإنشائيـة .

٢ - المعـرب والمبـنى

علة البناء — الشبه المعنوى — عـلة بناء أسماء الاستفهام — عـلة بناء فعل الأمر .

٣ - باب الموصـــول

تقسيمه إلى موصول حرفى وموصول اسمى — صلة الموصول الحـرفى — صلة الموصول الاسمى — الوصل بالجملة القسمية الوصل بجملة التعجب — الوصل بجملة الدعاء .

٤ — باب المبتدأ والخبر

الخبر وأنواعه وروابطه — الخلاف فى الإخبار بالجملة الإنشائية — مناقشة ابن الأنبارى — الإخبار بالجملة القسمية الكلام على الخبر إذا كان المبتدأ من ألفاظ القسم .

٥ — باب كان وأخواتها

عددها وشروطها وأقسامها — دام وليس — زال وبرح وانفك وفتئ — ما يتصرف تصرفاً تاماً — مدخول هذه الأفعال — ما يشترط فى أخبارها .

٦ — باب أفعال المقاربة.

عددها ودلالة كل منهما — أفعال الرجاء — حرى — عسى

٧ — باب إنَّ وأخواتها

الخلاف فى معانيها من زاوية الإنشاء — اشتراكها فى أمرين — خبر إن ولكن — خبر أن وكأن — ليت ولعل .

٨ — لا النَّافية للجنس

دخول الهمزة على لا ومذاهب النحاة فى معناها ومعاملتها الإعرابية .

٩ — الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

أنواعها — الإلغاء والتعليق — صيغها الإنشائية — معمولاها — لهمزة الواقعة بعد علم لمجرد الاستفهام .

١٠ — باب الاشتغال

أسلوب الاشتغال — أحكامه — الأساليب الإنشائية فى بعض أحواله .

١١ – المفعول المطلق

أنواعه – مظاهر الإنشاء فيه – ما يراد به الأمر أو النهى أو الدعاء أو القسم .

١٢ – المفعول معه

تعريفه وأقسامه – ما يقع بعد الاستفهام .

١٣ – الحال

تعريفه – ما يتعلق بعامل الحال – ما يتعلق بالحال نفسها – وقوع الحال جملة إنشائية .

١٤ – الإضافة

كلمات ملازمة للإضافة – الجمل التى يضاف إليها – كلمتان من الإنشاء ملازمتان للإضافة إلى المفرد .

١٥ – التعجب

صيغ التعجب السماعية – الأحكام العامة – صيغة ما أفعل – صيغة أفعل به .

١٦ - نعم وبئس

الخلاف فيهما – توضيح إفادتهما لمعنى الإنشاء – ملحقات نعم وبئس .

١٧ – النعت

وقوع النعت جملة – النعت بالجملة الإنشائية .

١٨ – التوكيد

أقسامه – التوكيد اللفظى فى الاسم ، فى الفعل ، فى الحرف ، فى الجمل .

١٩ — عطف النسق

العامل — عطف الإنشائى على الإنشائى — عطف الخبرى على الإنشائى أو العكس — بعض حروف العطف يغلب أن يتقدمها أسلوب إنشائى : أم ، لكن ، بل ، أو ، لا .

٢٠ — البدل

أقسامه — بدل الخبرى من الإنشائى والإنشائى من الخبرى .

٢١ — النداء

هو من الإنشاء — استعمال حروف النداء — مالايصح نداؤه — ما لا يكون إلا فى أسلوب النداء — الأسلوب الناقص .

٢٢ — الاستغاثة والتعجب

هما ضربان من ضروب النداء — أحكامهما .

٢٣ — الندبة

أسلوب الندبة — ما لا يندب .

٢٤ — الاختصاص

الخلاف فى خبريته وإنشائيته .

٢٥ — التحذير والإغراء

أساليب كل منهما .

٢٦ — اسم الفعل والصوت

اسم فعل الأمر وأقسامه — القول فى : رويد ، بله ، حيهل هلم ، ما جاء على وزن فعال — ما ألحق من أسماء الأصوات باسم الفعل .

٢٧ — الردع

معناه — تأصيل كلمة كلا — اختلاف النحاة فى معناها .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٢٨ — القسم

معناه — أدواته : الباء ، الواو ، التاء ، اللام ، من ، الميم — التعويض عن حرف القسم — أنواع القسم — الجملة القسمية — حذف المقسم به — جواب القسم — الجواب بالجملة الاسمية — الجواب بالجملة الفعلية — اجتماع الشرط والقسم — حذف النافى الوارد فى جواب القسم — حذف جواب القسم .

٢٩ — نون التوكيد

كثرة لحاقها بالأفعال الإنشائية أو التى لها علاقة بالإنشاء .

٣٠ — نواصب الفعل

فاء السببية وواو المعية وسبقهما ببعض أنواع الطلب ، والقول الفصل فى ذلك .

٣١ — الجوازم

الجزم فى جواب الطلب — الجزم بلام الأمر ولا الناهية — اقتران جملة جواب الشرط الإنشائية بالفاء — حذف فاء الجواب — جواب القسم الاستعطافى المجتمع مع الشرط .

٣٢ — الوقف

طرقه — الوقف بهاء السكت فى الأفعال الإنشائية التى أعلّ آخرها بالحذف — فى المنادى المندوب الذى لحقته الألف — فى ما الاستفهامية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تمهيد

الأَساليب الإنشائيّة

هذه الأَساليب التى نزاولها إنما تنحصر فى قسمين اثنين : أَساليبَ خبرية ، وأَساليب إنشائية.

ووجه الحصر فى ذلك : أَنَّ الكلام إن احتمل الصدقَ والكذبَ لذاته ، بحيث يصح أَن يقال لقائله إنَّه صادقٌ أَوكاذب ، سمِّى كلاماً خبريا . والمراد بالصادق ما طابقت نسبةُ الكلام فيه الواقع ، وبالكاذب مالم تطابقْ نسبة الكلام فيه الواقع.

وإن كان الكلام بخلاف ذلك ، أَى لايحتمل الصدق والكذب لذاته ، ولايصحُّ أَن يقال لقائله إنَّه صادق أَوكاذبٌ ، لعدم تحقق مدلوله فى الخارج وتوقفه على النطق به ، سمِّى كلاماً إنشائيًّا .

وسنقصُر كلامنا على هذا القسم الإنشائىّ ، لأَنه هو المقصود فى هذا البحث ، محاولين أَن نوجزَ ما استطعنا إلى ذلك سبيلا.

الأُسلوب الإنشائى ينقسم إلى قسمين : إنشاءٍ طلبى ، وإنشاءٍ غير طلبى . ويعنى البلاغيون بالإنشاء الطلبى ما يستلزم مطلوباً ليس حاصلًا وقت الطلب . وبالإنشاءِ غير الطلبى مالايستلزم مطلوباً ليس حاصلًا وقت الطلب . ومن هذا القسم الثانى : أَفعال المقاربة ، وأَفعال التعجُّب والمدح والذمّ ، وصيغ العقود ، والقَسَم ، ورُبَّ ، وكم الخبرية ونحو ذلك .

والبلاغيون لايكادون يُلقون بالًا إلى هذا القسم الثانى ، لقلة المباحث المتعلِّقة به ، ولأَن أَكثره فى الأَصل أَخبارٌ نقلت إلى معنى الإنشاء.

وأما النحويون فيوجِّهون عنايةً خاصّة إلى معظم أنواع هذا القسم فى مختلف أبواب النحو ، بل عقدوا لبعضه أبواباً خاصة .

وأما القسم الأول ـ وهو الإنشاءُ الطلبى ـ فقد قسموه إلى تسعة أقسام : أمر ، ونهى ، واستفهام ، ودعاء ، وعَرض ، وتحضيض ، وتمنٍّ ، وترجٍّ ، ونداء .

١ ـ فالأمر هو طلب الفعل من الأعلى إلى الأدنى ، حقيقةً أو ادّعاءً ، أى سواءٌ أكان الطالب أعلَى فى واقع الأمر ، أمْ مدَّعياً لذلك . وللأمر صيغ أربع :

(ا) فعل الأمر ، كقوله تعالى : «فاغسلوا وُجوهَكم وأيديَكم إلى إلى المرافق (١)» .

(ب) المضارع المقرون بلام الطلب ، وهى التى تسمى بلام الأمر ، كقوله تعالى : «فليمدُدْ بسبب إلى السّماءِ ثم ليقْطعْ فلينظُرْ هَلْ يُذهِبَنَّ كَيدُه مايَغِيظ (٢)» .

(ح) اسم فعل الأمر ، كقوله تعالى : «عَلَيكم أنفسَكم (٣)» ، وقولك : نزالِ يا زيد .

(د) المصدر النائب عن فعل الأمر نحو قوله تعالى : «فضَربَ الرِّقابِ (٤)» .

والأصل فى الأمر أن يكون لطلب الفعل على سبيل الإيجاب ، وقد يأتى لمعان أُخَرَ على سبيل المجاز ، تفهم من المقام ، ومنها :

الالتماس ، كقولك لمساويك : افعلْ كذا .

---

(١) الآية ٦ من سورة المائدة .
(٢) الآية ١٥ من سورة الحج .
(٣) الآية ١٠٥ من سورة المائدة .
(٤) الآية ٤ من سورة محمد .

والدعاءُ ، نحو : ربنا اغفر لنا ذنوبنا .

والتمنِّى ، كما أنشدوا من قوله :

يالَيل طُلْ يا نوم زُلْ يا صبحُ قف لا تَطْلُعِ

والتعجيز ، نحو : « فأْتوا بسورة من مِثله (١) » .

والتهديد ، نحو : « اعمَلوا ما شئتم (٢) » .

والتحقير ، نحو : « كُونوا حِجارةً أَو حديدا (٣) » .

والتسوية ، نحو : « اصبِروا أَوْ لاتَصبروا (٤) » .

والإباحة ، نحو : « وإذا حَللتُم فاصطادوا (٥) » .

والامتنان ، نحو : « فكُلوا ممَّا رزقكم الله (٦) » ، وما إلى ذلك مما هو مستوفىً فى مطولات علم البلاغة .

٢ ـ النهى ، وهو طلب الكفّ عن الفعل على وجه الاستعلاء ، وصيغته واحدة ، وهى المضارع المقرون بلا الناهية ، كقوله تعالى : « وَلا تَقرَبوا الزنى (٧) » .

والأَصل فى النهى أَن يكون لطلب الكف على سبيل التحريم ، كما فى الآية المتقدمة ، وقد يأْتى لمعانٍ أُخر تفهم من المقام ، ومنها :

الدعاءُ ، كقوله تعالى : « رَبَّنا لاتؤاخِذْنا إنْ نَسِينا أَو أَخطأْنا (٨) » .

والالتماس ، كقولك للمساوى : لاتفعلْ .

والتمنِّى ، نحو قوله : « لاتطلع » فى نهاية البيت السابق .

---

(١) الآية ٢٣ من سورة البقرة .
(٢) الآية ٤٠ من سورة فصلت .
(٣) الآية ٥٠ من سورة الإسراء .
(٤) الآية ١٦ من سورة الطور .
(٥) الآية ٢ من سورة المائدة .
(٦) الآية ١١٤ من سورة النحل .
(٧) الآية ٣٢ من سورة الإسراء .
(٨) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

والتيئيس ، نحو : «لاتَعتذِروا اليومَ»(١) .

والتهديد ، كقولك لخادمك : لاتمتثل أمرى !

والتحقير ، نحو : « ولاتمدَّنَّ عينَيك إلى ما متَّعْنا به أزواجاً منهم(٢)»

وللإرشاد نحو : «ولاتقْفُ ما ليس لك به عِلْمٌ (٣) ، ونحو ذلك من المعانى .

٣ ـ الدعاء ، وهو طلب الفعل أو الكفّ من الأدنى للأعلى ، وله ثلاث صيغ :

(ا) صيغة الأمر . كقوله تعالى : «ربَّنا اغفِرْ لنا ذُنوبَنا وإسرافَنَا فى أمرنا (٤)» .

(ب) صيغة النهى ، كقوله عز وجل : «ربَّنَا لاتُزِغْ قُلوبنَا بَعْدَ إذْ هَدَيتنا (٥)» .

(حـ) صيغة الخبر ، كقولك : أنت المنصور ، قاصداً للدعاء ، ونحو : «رَحِمَ اللهُ امرأً عَرَفَ قَدْرَ نفسِه» ، أى ليرحمْه الله !

ومنه فى الدعاء على شخص : تربَت يَدَاك! وقولهم : ثكلته أُمُّه !

٤ ـ العَرْض ، وهو الطلب بلين ورفق ، وأداته «أَلَا» كقولك : ألا تنزل ضيفا عندنا . وقولِ الشاعر :

يابنَ الكرام أَلَا تدنو فتبصرَ ما قد حدِّثوك فما راءٍ كمن سمِعا(٦)

٥ ـ التحضيض ، وهو الطلب فى حثٍّ وإزعاج . وأدواته « هَلَّا » و« أَلَّا » ، و« أَلَا » ، و« لوما » ، و« لولا » . ومنه قول القائل:

لولا تَعُوجين يا سلمى على دنف فتُخمدى نارَ وجد كاد يفنيه(٧)

---

(١) الآية ٧ من سورة التحريم .
(٢) الآية ١٣١ من سورة طه .
(٣) الآية ٣٦ من سورة الإسراء .
(٤) الآية ١٤٧ من سورة آل عمران .
(٥) الآية ٨ من سورة من آل عمران .
(٦) أورده العينى فى شرح الشواهد ٤ : ٣٨٩ ولم يعرف قائله .
(٧) من شواهد الأشمونى ٣ : ٣٠٣ والهمع ٢ : ١٢ .

وقوله تعالى : « لو ما تأتينا بالملائكة[١] » . قال ابن هشام فى لوما : وزعم المالقى أنها لم تأت إلا للتحضيض .

٦ ـ التمنى ، وهو طلب حصول أمر محبوب مستحيل الوقوع أو بعيدِه ، أو امتناع أمر مكروه كذلك . والأصل فيه أن يكون بلفظ « ليت » وقد يأتى بلو ، وهل ، ولعلَّ ، وهلَّا ، وألَّا ، ولولا ، ولوما . قال تعالى : « يالَيتنى اتَّخذْتُ مع الرسُولِ سَبيلا[٢] » ، وقال : « فهَلْ لنا لنا مِنْ شُفَعاءَ فيَشْفَعُوا لنا[٣] » ، وقال : « ودُّوا لو تُدهِنُ فيُدهنون[٤] » وقال : « لعلِّى أبلغُ الأسبابَ . أسبابَ السموات[٥] » .

٧ ـ الترجى ، وهو طلب أمر قريب الوقوع ، فإذا كان الأمر مكروهًا حُمِّل الترجى معنى الإشفاق . والأصل فى الترجى أن يكون بلعلَّ وعسى ، وقد يأتى بغيرهما كليت . فمثال الترجى قولك : لعلَّ زيدا تصلح حاله . ومثال الإشفاق : لعلَّ المكروه يباغتنا الساعة . ومثال الترجِّى بليت :

فياليتَ ما بينى وبين أحبَّتى من البُعْد ما بينى وبين المصائب[٦]

٨ ـ النداءُ ، وهو المنادَى بحرف نائب عن أدعو . والأصل فى مُناداة القريب أن تكون بالهمزة أو أىْ ، وفى نداءِ البعيد أن تكون

---

(١) الآية ٧ من الحجر .
(٢) الآية ٢٧ من سورة الفرقان .
(٣) الآية ٥٣ من سورة الأعراف .
(٤) الآية ٩ من سورة القلم .
(٥) الآية ٣٦ ، ٣٧ من سورة غافر .
(٦) البيت للمتنبى فى ديوانه ١ : ٩٦ بشرح العكبرى . يقول : ليت أحبائى واصلونى مواصلة المصائب ، وليت المصائب بعدت عنى بعدهم عنى فانهم شديدو البعد عنى .

بغيرهما . وقد يُعكس الأمر فيُدعى القريب بدعاء البعيد لغرض بلاغيّ كعُلوّ المدعوّ نحو : يا الله ، أولسهوه ، أو نومه ، أو لانحطاط درجته عن درجة الداعى نحو : يا هذا تأدَّبْ . وقد ينزَّل البعيد منزلة القريب فتستعمل له أداته ، إشارةً إلى أنه قريب المكانة وأنه نُصْبُ العَين ، كقوله (١) :

أَسُكَّانَ نَعمانِ الأَراكِ تَيَقَّنوا بأنكمُ فى ربعِ قلبيَ سَكَّانُ

والنداءُ قد يأتى لغير طلب الإقبال .

كالإغراء ، نحو : يا مظلومُ أقبل ، قصداً إلى إغرائه وحثِّه على زيادة التظلم .

والاختصاص ، نحو : أنا أفعل كذا أيُّها الرجل .

والنُّدبة ، نحو : «يا حَسْرتَا على مافرَّطتُ فى جَنْب الله(٢)» .

والاستغاثة ، نحو : يا لله من ألم الفراق(٣) !

والتعجب ، نحو : ياللعشب ويا للماء(٤) !

والتوجع ، كما فى نداء الأطلال والمنازل والمطايا ، ونحو ذلك .

٩ – الاستفهام ، وهو طلب الفهم ، أى طلب العلم بشىء لم يكن معلوما ، بوساطة أداة من أدواته ، وهى : الهمزة ، وهل ، ومَن ، وما ، ومتى ، وأين ، وأيّانَ ، وأنى ، وكيف ، وكم ، وأىّ .

وتنقسم هذه الأدوات من حيث مايُطلب بها إلى ثلاثة أقسام :

---

(١) هو إسماعيل بن باجة الشيرازى ؛ كما فى جامع الشواهد لملا محمد باقر ص ٣٧ .

(٢) الآية ٥٦ من سورة الزمر .

(٣) اللام فى الاستغاثة زائدة ، أو أصلية متعلقة بفعل تقديره : ألتجىء ، أو بحرف النداء فى مذهب ابن جنى . وذهب الكوفيون إلى أنها بقية « آل » ، فإذا قلت يا لزيد ، كان أصلها يا آل زيد .

(٤) قال النحويون فى لام التعجب ما قالوه فى لام الاستغاثة . الصبان ٣ : ١٦٦ .

ما يُطلب به التَّصوُّر ، أو التصديق ، وما يطلب به التصديق فقط ، وما يطلب به التصوُّر فقط .

١ ــ فالذى يطلب به التصوُّر أو التصديق هو الهمزة خاصة :

(ا) فتأتى للتصور ، أى طلب تعيين المفرد ، إذا كان المستفهم عالماً بالنسبة التى تضمَّنها الكلام ، بَيْدَ أنه متردِّد بين شيئين ، فيَطلب تعيين أحدهما . ولا يلى الهمزة فى تلك الحالة إلا المفردُ المسئول عنه. ويغلب أن يكون لهذا المستفهم عنه معادِل يذكر بعد أم ، وقد يحذف هذا المعادل على قلَّة . وجواب الاستفهام فى هذه الحالة يكون بالتعين ، كقولك : أَدِبْسٌ فى الإناءِ أم عسل ؟ وأفى الخابيةِ دِبْسُك أم فى الزِّق؟ وأراكبا جاءَ زيد أم راجلا ؟ فتقول : عسل ، أوفى الزقِّ ، أوراكبا .

(ب) وتكون الهمزة أيضاً لطلب التصديق ، أى لطلب تعيين النسبة ، وذلك إذا كان المستفهِم السائل متردداً فى ثبوت النسبة أو نفيها . وتليها جملة فعلية فى الغالب ، ولايؤتى بمعادل بعدها ، لما يترتَّب على ذلك من التناقض ، ومن الالتباس بالهمزة التى يطلب بها التصوُّر . وجواب الاستفهام فى هذه الحالة يكون بنعم إن أُريد الإثبات ، وبلا إن أُريد النفى . وهذا فى الاستفهام المثبت ، أما المنفىُّ فيجاب فيه ببلى إن أُريد الإثبات ، وبنعم إن أُريد النفى . ويرادف نعم فى جميع ماذكر: أَجَلْ ، وجَيْرِ ، وإى قبل القسم ، نحو: « ويَستنبئونَكَ أحقٌّ هو قُلْ إى ورَبِّى (١) » ، وإنَّ ، كقول ابن قيس الرقيات :

ويقلن : شيبٌ قد عَـلَا ك وقد كبرتَ ، فقلت : إنَّه

٢ ــ والذى يطلب به التصديق فقط هو « هل » خاصة ، كقولك : هل

(١) الآية ٥٣ من سورة يونس .

حان وقت السفر ؟ ويكون الجواب معها مماثلا للجواب مع الهمزة التى للتصديق . ولايؤتى بعدها بمعادل ، فإن جاء بعدها ما صورته أنه معادلٌ قدِّرتْ «أم» منْقطعة بمعنى بل . فقوله صلى الله عليه وسلم لجابر : «هل تزوّجت بكراً أم ثيباً ؟» ، أم فيه منقطعة للإضراب مع استفهام آخر مقدَّر ، والمعنى ، بل هل تزوَّجت ثيِّبا ؟

والأرجح فى استعمال هل أن توصل بفعلٍ لفظاً أو تقديرا ؛ ولاتأتى بعدها جملة اسمية إلَّا لغرض بلاغى ، كجعل ما سيحصلُ كأنه حاصل بالفعل . ومنه قوله تعالى : «فَهلْ أنتم شاكِرُونَ[1]» .

٣ـ والذى يُطلب به التصوُّر فقط هو بقية الأدوات . فمنها ما يُطلب به تعيين العاقل وهو «من» ، ومايطلب به شرح الاسم أو حقيقة الشىء وهو «ما» ، ومايطلب به تعيين الزمن ماضيًا أوغيره وهو «متى» ، أو تعيين الزمن المستقبل وهو «أيّان» ، ومايطلب به تعيين المكان وهو «أين» ، ومايسأل به عن الحال وهو «كيف» ، ومايسأل به عن العدد وهو «كم» ، ومايستعمل تارة بمعنى كيف وأخرى بمعنى مِن أين وهو «أنَّى» ، ومايسأل به عما يميِّز أحد المتشاركين فى أمر يعمُّهما وهو «أىّ» .

ثم الاستفهام قد يخرج عن معناه الحقيقى إلى معان أُخر تفهم ن المقام .

كالتعجب ، نحو : «مالىَ لا أرى الهُدْهُدَ[2]» .

والاستبطاءُ ، نحو : منذ كم دعوتك ؟

---

(١) الآية ٨٠ من سورة الأنبياء . (٢) الآية ٢٠ من سورة النمل .

والتنبيه على الضلال ، نحو : « فأين تذهبون[١] » .

والوعيد ، نحو : ألم أنكّل بفلان ؟ تقوله مخاطباً لمن جَنى مثل جنايته .

والتقرير ، نحو : أفعلت هذا ؟ وأأنت فعلت هذا ؟ تقصد حمل المخاطب على الإقرار بأنه فعل ، أو بأنه الفاعل . ومن التقرير ما يأتى بمعنى التثبيت أى جعل الشيء ثابتا ، كقوله تعالى : « أفى قلوبهم مرضٌ[٢] » ، ذكره الصبان نقلا عن الدمامينى[٣]

والإنكار ، نحو : « أهم يَقْسِمُون رحمةَ ربِّك[٤] » ، « أغَيرَ الله أتّخِذُ وليًّا[٥] »

والتوبيخ ، نحو : « أعَجِلْتُم أمْرَ رَبِّكم[٦] » .

والتهكُّم ، نحو : « أصَلَاتُك تَأمُرُك أن نَتْرُكَ ما يَعبُدُ آباؤنا[٧] » .

والتحقير ، نحو : « ولقد نَجَّينا بنى إسرائيل من العَذَاب المُهِينِ . مَن فِرعونُ[٨] » ؟ بلفظ الاستفهام[٩] ، أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوّه وشدة شكيمته ؟

والاستبعاد ، نحو : « أنّى لهم الذِّكرى وقد جاءهم رسولٌ مُبين[١٠] » .

وغير ذلك مما يقتضيه مقام الكلام .

---

(١) الآية ٢٦ من سورة التكوير .
(٢) الآية ٥٠ من سورة النور .
(٣) الصبان على الأشمونى ٣ : ١٠٤ .
(٤) الآية ٣٢ من سورة الزخرف .
(٥) الآية ١٤ من سورة الأنعام .
(٦) الآية ١٥٠ من سورة الأعراف .
(٧) الآية ٨٧ من سورة هود .
(٨) الآية ٣٠ ، ٣١ من سورة الدخان .
(٩) هذه قراءة ابن عباس ، كما فى تفسير أبى حيان ٨ : ٣٧ .
(١٠) الآية ١٣ من سورة الدخان .

المراجع :

مختصر السعد على التلخيص ٢ : ٣ – ٣٨ مفتاح العلوم للسكاكى ٨٦ – ٨٨ ، ١٦٤ – ١٧٦ الطراز للعلوى اليمنى ١ : ٦١ – ٦٣ الأقصى القريب لزين الدين التنوخى ص ٤٨ ، ٨٧ الصاحبى ١٥١ – ١٥٨ شذور الذهب ٣١ – ٣٣ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأســـاليب الإنشـائيـــة

فى أبواب النحو

١

بَابُ الكلام

يذكر النحويُّون تعاريف مختلفة للكلام فى اصطلاحهم ، ومن أجمعها أنه «اللفظ المركب، المفيد بالوضع ، المقصود لذاته » . ولكلٍّ قيد من هذه القيود محترزاته التى تكفَّلت بها مطوَّلات النحو .

والكلام الاصطلاحىّ له ثمانى صور يظهر فيها . فهو إما أن يتألَّف :

١ ــ من اسمين .

٢ ــ أو من فعل واسم .

٣ ــ أو من فعل واسمين .

٤ ــ أو من فعل وثلاثة أسماء .

٥ ــ أو من فعل وأربعة أسماء .

٦ ــ أو من اسم وجملة .

٧ ــ أو من حرف واسم .

٨ ــ أو من جملة الشرط وجوابه ، أومن جملة القسم وجوابه .

وهذه الصور كما تكون خبرية تكون أيضاً إنشائية ، وإليك المُثُلَ للإنشائية .

١ ــ من اسمين :أنت حرٌّ ، قاصداً به الإنشاء . أنت موفَّق ، قاصداً للدعاء .

٢ ــ من فعل واسم : قُمْ .

٣ـ من فعل واسمين : كن صابراً .

٤ـ من فعل وثلاثة أسماء : اتَّخِذْ إبراهيم خليلا .

٥ـ من فعل وأربعة أسماء : أعلِمْ محمّداً الفوزَ محقّقًا .

٦ـ من اسم وجملة : زيدٌ غَفَرَ اللهُ له ، قاصداً للدعاء .

٧ـ من حرف واسم : يا زيدُ ، ألاماءَ . وذلك باعتبار ظاهر اللفظ.

٨ـ من جملة الشرط وجوابه : إنْ جاءَ محمدٌ فأكرمْه . إذ أنَّ خبرية الجملة الشرطية وإنشائيتها معتبرةٌ بجوابها ، وما الشَّرط إلَّا قيدٌ فيها .

فقد بانَ لك بهذا أنَّ تأليف الكلام فى صوَرِه الإنشائية معادلٌ لتأليفه فى صُوره الخبرية.

ولاعبرة بقول من جعل الكلام منقسما إلى أقسام ثلاثة : خبر ، وإنشاءٍ ، وطلب ، وبَنَى تقسيمه على أنَّ الكلام إن احتمل الصدق والكذب فهو خبر ، وإن لم يحتمل الصدق والكذب فإن تأخر وجود معناه عن وجود لفظه فهو الطلب ، نحو قولك : ضَعْ كتابك . وإن قارن وجود معناه وجود لفظه فهو الإنشاءُ نحو : بعت لك . فهذا التقسيم ، وإن كان ظاهر السلامة ، يمكن إرجاعه إلى التقسيم الأول ، وذلك بإدماج الطلب فى الإنشاءِ . وتفسير ذلك أن : المثال السابق : ضَعْ كتابك ، لم يتأخَّر فيه وجود معناه عن وجود لفظه ، بل تقارنا فى الوجود ، وذلك لأنك حين نطقت بهذا القول كان فى ذهنك ما تضمَّنَه من طلبِ وضع الكتاب ، فلم يحدُثْ تأخُّر فى مدلول اللفظ عن وجود اللفظ ، وإنما الذى تأخر هو هذا التعبير ، وهو متعلَّق الطلب لاالطلب نفسه.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وسأقول فى الكلام والجملة ، إذْ يقال أحياناً : هذا كلامٌ إنشائى ، وهذه جملة إنشائية . والحقُّ أن الكلام أخصُّ من الجملة ، والجملة أعمُّ منه . وإنما كان الكلام أخصَّ من الجملة لأنَّه مزيد فيه قيد الإفادة ، ويقول المناطقة : « الأخصُّ مازداد قَيداً ، والأعمُّ ماازداد فرداً » . فالنسبة المنطقية بينهما هو العموم والخصوص المطلق ، يجتمعان فى قولك : أدِّ واجبك ، وتنفرد الجملة فى صلة الموصول ، وجملة الشرط وحدها ، وجملة الجواب وحدها ، وذلك لعدم القصد بالذات فى جملة الصلة ، ولعدم الإفادة فى جملة الشرط وحدها .

ويقابل هذا القولُ بالترادف ، وهو ظاهر قول الزمخشرى (فى المفصل) فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : « ويسمى الجملة » .

وعلى ذلك فتعريف الجملة هو « القول المركب » أفاد أم لم يفد ، قُصد لذاته أم لم يقصد . وسواءٌ أكانت مركبة من فعل وفاعل ، أم من مبتدأ وخبر ، أم مما نزل منزلتهما ، كالفعل ونائب الفاعل ، والوصف وفاعله الظاهر .

وأما الكلم فيطلق على كل قول مكوّن من ثلاث كلمات فصاعداً بصرف النظر عن الإفادة ، فبين الكلام والكلم عموم وخصوص من وجه . فالكلام أعم من جهة التركيب ، وأخصُّ من جهة الإفادة .

المراجـــع :

سيبويه ٢ : ٢ ابن يعيش ١ : ٢٠ – ٢١ الرضى ١ : ٢ – ٤ الشذور ٢٥ – ٣٠
ابن عقيل ١ : ١٤ – ١٦ التصريح ١ : ١٧ – ٢٩ الأشمونى والصبان ١ : ٢٠ – ٣٠
الهمع ١ : ١٢ – ١٣ الدسوقى على المغنى ٢ : ٣٣ – ٣٥ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٢

المعرب والمبنى

الأصل فى الاسم الإعراب ، وليس يبنى إلا إذا كان مشابها للحرف شبها وضعيًّا ، أومعنويًّا ، أوافتقاريًّا ، أواستعماليًّا(١).

وليس يعنينى من ذلك غير الشبه المعنوى ، لأنَّه الوجه الوحيد الذى قد يكون له صلة بموضوعنا.

بيان ذلك : أنَّ كل معنى جزئىٍّ فحقُّه أن يؤدَّى بالحرف ، فإذا أُدِّىَ ذلك المعنى بالاسم كان ذلك الاسم مشابها للحرف ، فتتحقَّق فيه إحدى علل البناء فيبنى . والمعانى الجزئية كما تكون فى الخبر مثل الشرط والإشارة ونحو ذلك ، تكون أيضاً فى الإنشاء كالاستفهام والاستكثار والطلب وغير ذلك من ضروب الإنشاء ، لأنها كلّها من المعانى الجزئية التى حقُّها أن تؤدَّى بالحرف ، كأن يؤدَّى الاستفهام بالهمزة ، والاستكثار بربّ ، والطلب بلام الطلب . فإذا عدل عن ذلك الأصل وأُدِّيت تلك المعانى الجزئية بأسماءٍ كانت تلك الأسماءُ مشابهةً للحرف فى معناه ، فوجب بناؤها .

---

(١) الشبه الوضعى كما فى التاء ونا فى قولك : « جئتنا » فالتاء كباء الجر ، ونا شبيهة بما ولا فى وضعها . والشبه المعنوى كما فى متى الاستفهامية والشرطية فإنها متضمنة لمعنى همزة الاستفهام وإن الشرطية ، وكما فى أسماء الإشارة التى بنيت لتضمنها معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا لأن الإشارة معنى كان حقه أن يؤدى بالحرف كالخطاب والتنبيه . والشبه الافتقارى كما فى الأسماء الموصولة المفتقرة إلى جملة أو شبهها تذكر بعدها لتوضيحها ، كما افتقرت الحروف إلى الجمل ، لأنها وضعت لتأدية معانى الأفعال أو شبهها إلى الأسماء التى نذكر بعدها . والشبه الاستعمالى موجود فى أسماء الأفعال التى تعمل عمل الفعل ولايعمل غيرها فيها ، فهى والفعل على حد سواء فى الاستعمال .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بعد هذا نستطيع أن نقول : إن العلَّة فى بناءِ أسماءِ الاستفهام نحو من ، وما ، ومتى ، وأين ، وكيف ، وكم ، هو تضمنها معنى إنشائيًّا .

وكم الاستفهامية على ذلك علة بنائها ظاهرة ، وهو مشابهتها لحرف الاستفهام . أما كم الخبرية فالقول فى بنائها يحتاج إلى نظر . ويمكن تعليل بنائها بسببين :

الأول : أنها بنيت لمشابهتها الحرف شبهاً وضعياً ، لأنها وُضعت على حرفين .

والثانى : أنها بنيت لمشابهتها الحرف شبها معنوياً . وذلك لأنَّ «كم» فى حال خبريتها قد تضمنت معنى إنشائيًّا إلى جانب تضمنها للمعنى الخبرى .

فقولك : كم عبيد لى ، يحتمل الخبر والإنشاءَ باعتبارين :

أما الإنشاءُ فمن حيث إنها تفيد التكثير ، والتكثير معنى إنشائى حقه أن يؤدَّى بربّ أو بحرف آخر مقدَّر وضعُه . وإنما كان التكثير معنى إنشائيًّا لأنه فى نفس المتكلم وليس له وجود فى الخارج حتى يحتمل الصدق والكذب .

وأما الخبر فبالنظر إلى الملكية ، فإن كونك تملك عبيداً ، له وجود فى الخارج .

وكما يكون اللفظ المتضمن للمعنى الإنشائى حرفاً أو اسما يكون فعلا أيضاً ، وذلك كفعل الأمر ، فإنَّه لدلالته على الطلب بصيغته متضمِّن لمعنى جزئىٍّ يؤدى بالحرف ، ولذلك بنى . وقد عرفت من قبل أنَّ الحرف الموضوع للدلالة على الطلب هو لام الطلب ، التى تسمى أيضاً لام الأمر.

وقد يقال : إن هناك ألفاظاً أخرى دلت على الطلب ، وهى مع ذلك لم تُبنَ ، وذلك نحو ضرباً زيدا ، أى كلٌّ مصدر نائب عن فعل الأمر ، ونحو قوله تعالى : « تؤمِنُون بالله ورَسُولِه وتُجاهِدُونَ فى سَبيلِ الله بأَمْوالِكُمْ وأنفسكم[1] » ، من كل فعل مضارع خبرىّ قُصِد به الطلب .

والجواب : أنَّ هذه الكلمات وإن دلَّت على الطلب فإنها لاتدلُّ عليه بحسب الوضع ، بل بوساطة فعل الأمر المحذوف الذى ناب عنه مصدره فى ذلك الضرب الأول ، وبوساطة لام الطلب المقدَّرة فى هذا الضرب الثانى .

لذلك جاء هذا ونحوه معرباً لعدم صحة علة البناء .

المراجع :

سيبويه ٢ : ٣ – ٧ ابن يعيش ١ : ٤٩ – ٥٠ الرضى ١ : ١٤ – ١٦ / ٢ : ٢ – ٣ ، ١١٨ الشذور ٣٣ – ٣٧ و ٧٦ – ٧٧ ابن عقيل ١ : ٢٧ – ٧٧ التصريح ١ : ٤٦ – ٦٠ الأشمونى والصبان ١ : ٥٠ – ٦٠ الهمع ١ : ١٥ – ١٨ .

(١) الآية ١١ من سورة الصف .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٤

الموصول

والموصول ضربان : موصول حرفى ، وموصول اسمى . وكل منهما مفتقر إلى أن يوصل بصلة ، ولكن صلة الموصول الحرفى لا تحتاج إلى رابط يربطها بالموصول كاحتياج الموصول الاسمى .

والموصولات الحرفية هى : أنْ ، أنَّ ، كى المسبوقة باللام لفظاً أو تقديراً(١) ، ما ، لو .

والموصولات الاسمية هى : الَّذى ، والَّتى ، واللَّذان ، واللَّتان ، والَّذين ، واللائى ، واللاتى ، ومن ، وما ، وذو الطائية ، وذات ، وذا فى ماذا ، وأىّ .

وفى بعض تلك الأسماء لغاتٌ أسهب فى إيرادها السيوطى فى الهمع .

والكلام فى صلة الموصول الحرفى الذى يقدر مع ما بعده بمصدر لا يعنينا إلا بمقدار يسير ، وهو أنَّ الجمهور على اشتراط خبرية صلته ، إلا ما ذهب إليه سيبويه وأبو على الفارسى من إجازة صلته بفعل الأمر . فأجازا أن تكون « أن » فى قولك أمرتك أن قم ، مصدرية . ومع ذلك قد

---

(١) أما المختصرة من كيف ، فى قوله :

كى تجنحون إلى سلم وماثئرت ... قتلاكم ولظى الهيجاء يضطرم

فهى اسم كأصلها .

والتى بمنزلة لام التعليل معنى وعملا ، وهى الداخلة على ما الاستفهامية نحو« كيمه »؟ بمعنى لمه ؛ وعلى ما المصدرية فى قوله :

إذا أنت لم تنفع فضر فإنمـــا ... يرجى الفتى كيما يضر وينفع

وكذلك الداخلة على أن المصدرية مضمرة فى نحو قولك : جئتك كى تكرمنى ؛ فإنها فى هذه الأحوال الثلاثة حرف تعليل وجر .

حقق العلامة الرضى أن المصدر المنسبك من فعل الأمر ، أى «قم» ،لايفيد معنى الأمر والطلب ، لأن قولك بالقيام لا يفيد هذا المعنى .

وأما صلة الموصول الاسمى فقد اشترط النحاة لها شروطاً خاصة :

١ ــ أن تكون جملة ، أو شبه جملة من ظرف أو جار ومجرور .

٢ ــ أن تكون مشتملة على عائد ملفوظ به ،أو مقدّر ،أو ماينوب عنه .

٣ ــ أن تكون معلومة للمخاطب فى اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول لأنّ القصد من الصلة تعريف الموصول بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه . فأنت إذا قلت : رأيت الذى قام ، إنما تقوله لمن عُرِف قيامه وجَهل رؤيتَك إياه .

٤ ــ أن تكون خبرية لفظاً ومعنى . وهذا الشرط الأخير هو مجال القول فى هذا الباب ؛ فالمتفق عليه بين جمهور النحاة أن يُلْتَزَم هذا الشرط .

(ا) وخالف الكسائى فأجاز الوصل بجملة الأمر ، وبجملة النّهى ، وبالجملة المصدرة بليت .

(ب) وجوّز هشامٌ الوصل بجملة مصدَّرة بليت ، أو بلعلّ ، أوبعسى كما فى الهمع .

(جـ) وأجاز ابن خروف الوصل بجملة التعجب ، نحو جاءَ الذى ما أحسنه ، كما فى الهمع .

(د) كما ذكر الرضى أن الجملة القسمية قد تقع صلة ، كقوله تعالى : «وإنَّ منكم لمن ليبطِّئنَّ»[1].

والذى أرجِّحه هو ما ذهب إليه الجمهور من اشتراط الخبرية فى

(١) الآية ٧٢ من سورة النساء .

الموصول. ويدخل فى ذلك الوصل بجملة جواب القسم لأمر أذكره فيما بعد. وإنّما رجحت ذلك لأمور :

١ ـ أنّ اشتراط الخبرية فى صلة الموصول هو الذى يفى بالغرض الذى أُتى بالصلة من أجله ، وهو تعريف الموصول وتبيينه ، وهذا يستدعى أن يتقدّم الشعور بمعنى الصلة على الشعور بمعنى الموصول حتى يمكن تعريفه بها . ومن الظاهر أنّه لا يتأتّى هذا مع الوصل بالجملة الإنشائية ، سواء أكانت طلبية أم غير طلبية ، لأن الأُولى لا يحصل مضمونها إلا بعد النطق بها . والثانيةُ يقارن لفظها حصولَ مضمونها .

٢ ـ أنّه لم يقع فى القرآن الكريم صلة غير خبرية ، إلا ما كان من الصلة بجواب القسم .

٣ ـ أن المتتبع لكلام العرب لا يكاد يجد موصولاً صلتُه جملة إنشائية إلّا قدراً ذاهباً فى النُّدرة . وحسبك أنك تلفى جمهور كتب النحو عندما تذكر شاهداً لمجيء الصلة جملة إنشائية يقف بها الأمر عند شاهدين : أما أحدهما فقول الفرزدق(١) :

وإنى لراجٍ نظرةً قِبَل التى لعلِّى وإن شطتْ نواها أزورها(٢)

وقوله(٣) :

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا إنّنى لكِ عاشقُ

ولا تكاد تذكُر غيرَهما .

على أن (البيت الأول) منهما قابلٌ للتأويل بأحد وجهين :

---

(١) الخزانة ٢ : ٤٨١ .

(٢) هذا مما غيره النحاة ، وصواب إنشاده :

وإنى لرام رمية قبل التى لعلى وإن شقت على أنالها

(٣) هو جميل ، أو هو المجنون ، كما فى الخزانة ٢ : ٥٥٨ – ٥٥٩ .

١ ـ أن صلة «التى» قول مقدَّر ، وجملة «لعلِّى» مقول لهذا القول ، فحذِف القولُ وبقى معموله . وهذا كثير شائع فى كلام العرب ، والتقدير «التى أقول فيها لعلِّى أزورها» ، ونحوه ما قالوا فى كلمة الراجز[1] :

* جاءُوا بِمَذْق هل رأيتَ الذِّئب قطْ *

أى بِمَذْق مقول فيه : هل رأيت الذئب ؟

٢ ـ أنَّ صلة الموصول إنما هى جملة «أزورها» فى آخر البيت ، وخبر لعلّ محذوفٌ دلت عليه جملة الصلة . والتقدير : التى أزورها لعلِّى أزورها . ثم اعترضت جملة لعلَّ بين الموصول وصلته . على ما فى هذا التأويل من بعض التعسف .

وأما (البيت الثانى) فيحتمل كذلك أحد تأويلين :

١ ـ أن (ماذا) كلمة واحدة تفيد الاستفهام ، كقولك : لماذا جئت ؟ وكقول جرير :

يا خُزرَ تغلبَ ماذا بالُ نسوتِكُمْ لا يستفقن إلى الدَّيْرَيْنِ تَحنانا

وبذلك يخرج البيتُ من نطاق الموصول وصلته .

٢ ـ أنَّ (عسى) ليست من صيغ الإنشاء ، كما ذهب إليه بعض المحَقِّقين ، وذلك لدخول الاستفهام عليها ، نحو : «فهل عسِيْتُم[2]» ؛ ولوقوعها خبراً لإنَّ ، نحو :

* لا تكثِرنْ إنِّى عسيت صائمَا[3] *

---

(١) قيل : هو العجاج . الخزانة ١ : ٢٧٧ .

(٢) الآية ٢٢ من سورة محمد . قرأ نافع بكسر السين ، وغيره بالفتح . وإلى هاتين اللغتين يشير ابن مالك بقوله :

والفتح والكسر أجز فى السين من نحو عسيت وانتفا الفتح زكن

(٣) من الشواهد المجهولة القائل . وقبله :

* أكثرت فى العذل ملحا دائما *

وإذا ثبت كونُها خبراً فينبغى أن يجوز وقوعُها صلةً بلا خلاف .

والتأويل الأول مما ذهب إليه رأيي ، والآخر مما ساقه الصبان فى حاشيته .

وأمَّا الوصل (بالجملة القسمية) فليس على ظاهره ، لأنَّ المقصود بالإفادة إنما هو جملة جواب القسم ، ولا شك أن جملة الجواب خبرية .

وقد ورد الوصل بالجملة التى يسمونها بالقسمية فى آيتين من كتاب الله : قال تعالى : «وإنَّ منكم لمن لَيبطِّئنّ[1]» ، وقال : «وإنْ كُلاًّ لَمَا ليُوفِّينَّهُمْ ربُّك[2]» .

وأمَّا الوصل (بجملة التَّعجب) فجملة التعجب مختلف فى تقدير إنشائيتها وخبريتها ، فمن قال بأنها إنشائية منع الوصل بها ، ومن قال بأنها خبرية فريقان : فريق أجاز الوصل بها ، ومنهم ابن خروف كما سبق القول . وفريق منَع الوصل بها ، لأن التعجب إنما يكون من خفاءِ السبب ، والصلة إنما تأْتى موضِّحة مبينة ، فبين الأمرين تباينٌ ظاهر .

وأما من أجاز الوصل (بجملة الدعاءِ) فقد اشترط أن تكون بلفظ الخبر كما سبق القول .

---

(١) الآية ٧٢ من سورة النساء .

(٢) الآية ١١١ من سورة هود . وهذه قراءة الحرميين : نافع المدنى ، وابن كثير المكى . و«كلا» منصوبة لأنها اسم إن المخففة من الثقيلة .

وقرئ أيضاً «لما» بالتشديد مع تخفيف «إن» وتشديدها . انظر تفصيل ذلك فى البحر المحيط لأبى حيان ٥ : ٢٦٦ — ٢٦٧ .

وأورد صاحب التصريح ١ : ٢٣١ احتمال أن تكون «ما» فى الآية نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة ، والتقدير : وإن كلا لخلق موفى عمله . كما أجاز يس فى الحاشية أن تكون «ما» زائدة للفصل بين لام الابتداء المزحلقة ولام جواب القسم .

فجمهور أقوال النحاة على اشتراط الخبرية : الحقيقية أو الاعتبارية فى صلة الموصول الاسمى .

المراجـــع :

إبن يعيش ٣ : ١٥٠ ، ١٥٤ الرضى ٢ : ٣٣ – ٣٥ ، ٢١٨ ، ٣٥٩ – ٣٦٠ الشذور ١٣٥ – ١٧٣ المغنى ٢ : ٥٩ – ٦١ ابن عقيل ١ : ١٣٢ – ١٣٤ التصريح ١ : ١٣٠ – ١٤٨ الأشمونى والصبان ١ : ١٦٠ – ١٦٤ الهمع ١ : ٨٥ – ٨٦ الخزانة ٢ : ٤٨١ – ٤٨٢ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٤

المبتدأ والخبر

الخبر هو جزءُ الجملة الذى تتم به مع المبتدأ فائدة .

والأَصل فى الخبر أَن يكون اسماً مفرداً ، وقد يكون جملةً ، أَو شبه جملة ، سواءٌ أَكانت الجملة فعلية أَم اسمية أَم شرطية . ولا بد لجملة الخبر من رابط يربطها بالمبتدأ ، أَى أَن تشتمل على ضمير المبتدأ ظاهراً أَو مقدَّراً ، أَو على اسم إشارة عائد إلى المبتدأ ، أَو يعاد فيها المبتدأ بلفظه أَو معناه ، أَو يكون فيها عموم يشمل المبتدأ ، أَو تكون جملة الخبر عينَ المبتدأ فى المعنى .

فهل يشترط فى الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ أَن تكون خبرية تحتمل الصدق والكذب باعتبار ذاتها ؟

الذى عليه الجمهور أَنه لا فرق فى جملة الخبر أَن تكون خبرية أَو إنشائية ، فكما يصح أَن تقول : زيد أَبوه قائم ، أَو قام أَبوه ، يصح أَيضاً أَن تقول : زيد أَكرِمْه ، وزيدلا تُهنه ، وزيد هل سافر ؟ وزيد ليته يفوز ، وزيد ما أَعجبه ، وزيد والله لأُكرِمَنَّه ، ونحو ذلك . وهم يعنون أَن الجملة الإنشائية فى هذه الأَمثلة هى نفسها عين الخبر ، وليست مقولة لقول محذوف هو الخبر. ومع ذلك فلم يسوِّغ الجمهور الإخبار بجملةً النِّداءِ ، فلا يقال : زيدٌ يا أَخى ، استثنوا أُسلوب النداءِ من بين أَساليب الإنشاءِ ، كما فى الهمع .

والقول ما قال الجمهور ، لما فيه من يُسْر وبعد عن التقدير .

وقد خالف ابنُ الأنبارى وبعضُ الكوفيين فمنع الإخبار بالجملة الإنشائية إلا على تقدير القول . وحجته أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ، والجملة الإنشائية لا تحتمل ذلك . وهذا كما ترى اندفاعٌ وراءَ التقسيمات المنطقية التى أفسدت على النحاة بعضَ نحوِهم.

وما احتج به ابنُ الأنبارى مردود :

١ ــ بأنَّ الخبر الذى يحتمل الصدق والكذب ليس هو خبر المبتدأ بل هو ما يقابل الإنشاء ، وأنت ترى أن المفرد يقع خبراً إجماعاً مع كونه غير محتمل للصدق والكذب ، لأن احتمال ذلك إنما هو من خصائص الكلام لا الكلمة الواحدة . على أنَّ من الممكن أن يكون « أكرمه » من قولك : زيد أكرمْه مؤوَّلًا بما يحتمل الصِّدق والكذب ، فكأنك قلت : زيد مطلوب إكرامه ، أو مستحقٌّ لأن يطلب إكرامه . وليست خبرية الجملة عن المبتدأ باعتبار نفس معناها الذى هو طلب الإكرام ، لأن هذا الطلب قائم بالطالب والمنشئ لا بالمبتدأ ، بل الخبرية واردة باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ ، فكأنك قلت : المبتدأُ مطلوب فيه كذا وكذا . ولا ريب أن هذا الاعتبار الثانى اعتبار إخبارى لا إنشائى .

٢ ــ اتفق النحويون جميعاً على جواز الرَّفع فى نحو : أمّا زيد فاضربه . فبرفع زيد فى هذا المثال يتعين أن يكون مبتدأً والجملة بعده خبر ، وهى إنشائية طلبية .

٣ ــ كذلك ورد السماع كثيراً بالإخبار بالجملة الإنشائية الطلبية . من ذلك قوله تعالى : « الحاقَّةُ ما الحاقَّةُ »، و« القارعة ما القارعة » ، و « أصحابُ اليمين ما أصحابُ اليمين[1] » ، « بل أنتم لا مرْحَبًا بكم[2] »

(١) الآية ٢٧ من سورة الواقعة . (٢) الآية ٦٠ من سورة ص .

إذْ وقعت جمل الاستفهام والدعاء أخباراً .

ومن ذلك قوله :

قلْبُ مَن عيل صبرُه كيف يسلو صاليًا نارَ لوعة وغرامِ

حيث أخبر فى هذا البيت عن المبتدأ بجملة استفهامية .

ومنع ثعلبٌ الإخبار بالجملة القسمية .

ويمكن الرّدُّ عليه بما سبق بيانه فى الباب السابق . وليت شعرى ماذا يقول فى مثل قوله تعالى : «والذين آمنوا وَعَمِلُوا الصَّالحاتِ لنُدخلنَّهم فى الصَّالحين(١)» ، «والذين آمنوا وَعَمِلُوا الصَّالحات لنُبوِّئنَّهم من الجنَّة غُرَفًا(٢)» ، «والذين جاهَدُوا فينا لنهدِيَنَّهم سُبُلَنَا(٣)» . وقد جاءت الأخبار فى جميع هذه الآيات جملًا قسمية ، وكذلك فى قول الشاعر ، أنشده ابن هشام فى المغنى :

* جشأَتْ فقلت اللَّذْ خشيتِ لياْتِيَنْ(٤) *

* * *

ومسألة أُخرى تتعلَّق بخبر المبتدأ ، إذا كان المبتدأ لفظاً صريحاً من ألفاظ القسم ، بمعنى أنه لا يُستعمل إلَّا فى القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه ، نحو : لَعَمْرك لأَفعلنّ(٥) ، وأَيمُنُ الله لأَفعلَنَّ (٦) .

(١) الآية ٩ من سورة العنكبوت . (٢) الآية ٥٨ من سورة العنكبوت .

(٣) الآية ٦٩ من سورة العنكبوت .

(٤) جشأت نفسه : ارتفعت وجاشت من حزن أو فزع .وعجزه كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٨١ :

* ولئن أتاك فلات حين مناص *

(٥) أصله مصدر عمر بكسر الميم يعمر بفتحها ، أى عاش زمناً طويلا ، ثم استعمل فى القسم. وقد التزموا فتح عين المصدر فى القسم ، وإن صح فى غيره الفتح والضم .

(٦) أيمن : جمع يمن بالضم بمعنى البركة ، أوهو جمع يمين . قال الجوهرى : « وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين ، ولم يجىء فى الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها » .

فهذا الضرب من المبتدأ فى الجملة القسمية الإنشائية نصَّ النحاة على وجوب حذف خبره ، لا يُنْطَق به ، اكتفى العرب فيه بسدِّ جواب القسم مسدّه ، فجملة «لأَفعلنّ» وهى جواب القسم سدّت مسد الخبر ، أمّا هو فمحذوف ، قدَّروه بكلمة «قسمى» ، أو «يمينى» ، أو «ما أقسم به» ، كما نصَّ الرّضىّ .

وهناك ألفاظ تدل على القسم وليست صريحة فيه ، بمعنى أنهالايتبادر إلى الذهن أنها خاصة بالقسم ، بل هى للقسم وغيره ، كقولك : عهد الله لأَفعلنّ ! وعهد الله عَلَىّ لأَفعلنّ ! فكلمة «عهدالله» ليست ملازمة للقسم ، إذ يصح أن يقال فى غير هذا : «عهدُ الله يجب الوفاءُ به».

فهذا الضرب من القسم يجوز فيه حذف الخبر وإثباته ، وفى حالة الحذف يكون جواب القسم سادًّا مسد الخبر.

وزعم ابن عصفور أنه يجوز فى لعمرك لأَفعلن ، أن يقدَّر المحذوف مبتدأً ، أى أن يكون الكلام على حذف المبتدأ ، والتقدير : لقسمى عمرك وتكون اللام داخلة على عمرك لفظاً ، وعلى المبتدأ المحذوف تقديراً .

وقد اعترض على ذلك باعتراضين :

١ – بأنه إذا دارَ الحذف بين أن يكون من الصدور والأَوائل ، أو من الأَعجاز والأَواخر ، فالحمل على الأَواخر أولى ، لأنها محل التغيير غالبًا .

٢ – وبأَنَّ دخول اللام على شىءٍ واحد لفظاً وتقديراً أولى من جعلها داخلة فى اللفظ على شىءٍ ، وفى التقدير على شىءٍ آخر .

المراجـــع :

سيبويه ١ : ١٦٤ ، ٢٧٨ — ٢٧٩ ابن يعيش ١ : ٨٨ — ٩٢ الرضى ١ : ٨١ — ٨٢ الشذور ٢١٣ — ٢١٨ ابن عقيل ١ : ١٦٩ — ٢٣٣ التصريح ١ : ١٧٠ — ١٧٥ الأشمونى والصبان ١ : ١٨٨ — ٢٢٥ الهمع ١ : ٩٦ الدسوقى على المغنى ٢ : ٦١ — ٦٣ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٥

كان وأخواتها

الذى اتفق عليه النُّحاة المتأَخِّرون أَنَّ كان وأَخواتِها ثلاثةَ عشر فعلًا[1] ، كلُّها يرفع الاسم وينصب الخبر . وهى : كان ، أَصبح ، أَضحى ، ظل ، أَمسى ، بات ، صار ، ليس ، ما زال ، ما برح ، ما انفك ما فتئ ، ما دام .

ولا يشترط فى الثمانية الأَفعال الأُولى أَن يتقدمها شىء معين ، وأَمَّا الخمسة بعدها فضربان : أَحدهما يشترط أَن يتقدّمه نفىٌ أَو شبهه ، وشبهُ النَّفى هو النَّهى ، والاستفهام الإِنكارىّ ، والدعاءُ . وهو : زال ، برح ، انفك ، فتئ . والآخر : يشترط فيه أَن تتقدَّم عليه ما المصدرية الظَّرفية وهو دام خاصة .

وما تصرَّفَ من هذه الأَفعال فإِنَّه يعمل فى حال مضيِّه كما يعمل فى سائر أَحواله . وتنقسم من حيث التصرف إِلى ثلاثة أَقسام :

١ – قسم جامد لا يتصرف ، وهو (ليس) بالاتفاق ، و(دام) على القول الصحيح .

٢ – قسم يتصرَّف تصرُّفاً ناقصاً ، فلا يكون منه المصدرُ ولا الأَمر ، وهو أَفعال الاستمرار : ما زال ، ما برح ، ما فتئ ، ما انفكَّ .

---

(١) قال الرضى فى ٢ : ٢٧ : « لم يذكر سيبويه منها سوى كان ، وصار ، ومادام ، وليس ، ثم قال : وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر » . قال الرضى : « والظاهر أنها غير محصورة ، وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة » . ثم سرد الرضى أفعالا كثيرة حملها على أخوات كان . فانظره .

٣ – قسم يتصرف تصرفاً تامًّا ، وهو باقى الباب .

وسأتكلَّم عَلى مظاهر الإنشاءِ فى أفعال هذا الباب من حيث ذاتُها ، ثم من حيث مدخولُها .

ا – أمّا الكلام عَلَى مظاهر الإنشاءِ فى أفعال هذا الباب من حيث ذاتها فهو وثيق العلاقة بالكلام على تصرفها وعدم تصرفها .

١ – فَأمّا ما لا يتصرف مطلقاً ، وهو : دام وليس ، فالكلام فِى الواحدة منهما يختلف عن الأُخرى . أمّا دام فلا تعمل عملها إلّا إذا كانت مسبوقة بما المصدرية الظرفية . فهى بذلك تتنافَى مع مظهر الإنشاءِ ، إذ الظرف والمصدر غير النائب عن فعل الأمر لا يوصفان بالإنشاء .

وأمّا ليس فهى وإنْ لم يأت منها فعل الأمر أو النّهى أو الدعاءِ لعدم تصرفها ، قابلةٌ أن تجىءَ فى سياق الاستفهام ، فيسرى إليها ما فيه من معنى الإنشاءِ ، لأن العلماءَ قد نصُّوا عَلَى أنَّ أداة الاستفهام إذا دخلت عَلَى جملةٍ عمَّ معنى الاستفهام الجملةَ بأسرها . وقد وقعت ليس بعد الاستفهام كثيراً . قال تعالى : « أليس الله بكافٍ عبده[١] » ، « أليس الله بأعلم بالشاكرين[٢] » ، « أليس منكم رجلٌ رشيد[٣] » ، « أليس الله بعزيزٍ ذى انتقام[٤] » .

وقال الشاعر[٥] :

أليس اللَّيلُ يجمع أُمَّ عمرو وإيانا فذاك بنا تَدَانى[٦]

---

(١) الآية ٣٦ من سورة الزمر. (٢) الآية ٥٣ من سورة الأنعام .

(٣) الآية ٧٨ من سورة هود . (٤) الآية ٣٧ من سورة الزمر .

(٥) هو جحدر بن مالك الحنفى اللص ، كما فى الخزانة ٤ : ٤٨٣ عن كتاب اللصوص للسكرى . ذكر البغدادى أنه أبرد ما قيل فى باب القناعة من لقاء الأحباب . وذكر ابن قتيبة فى الشعراء ٤١٠ أن الشعر للمعلوط .

(٦) يروى : « بنا تلاقى » ، وهو تحريف . وبعده :

نعم وترى الهلال كما أراه ويعلوها النهـــار كما علانى

٢ ــ وأمّا ما يتَصرف تصرُّفاً ناقِصاً ، وهو : زال ، وبرح ، وانفك ، وفتئ ، فإنها كما ترد بأُسلوب خبرىّ ترد كذلك بأُسلوب إنشائىّ ، بيد أنها لا ترد فى أُسلوب الأَمر ، لأَن من شرط نقصانها أَن يتقدم عليها نفىٌ أَو شبهه ، ملفوظ به أَو مقدَّر ، ولا ريب أَن النَّفى لا يصلح مع الأَمر . وهى كذلك بصيغتها الذاتية الماضوية أَو المضارعية لا تكون منها صيغة أَمْرِيّة لنقص تصرُّفها .

فالأَحوال التى يمكن تصوُّر الأُسلوب الإنشائى فيها هى أَحوالُ تقدُّم شبه النَّفى عليها ، وشبه النَّفى هو النَّهى والدعاءُ والاستفهام .

فمثالُها مع النَّهى قولُ الشاعر :

صاح شمِّرْ ولا تزلْ ذاكرَ المو تِ فنسيانه ضلالٌ مبينُ[1]

ومع الدعاءِ قولُ ذى الرّمة :

أَلَا يا اسلمى يا دارَ مىَّ عَلَى البلى ولا زال مُنهلاً بجرعائك القطرُ

ومثله الدُّعاءُ بلنْ ، بناءً على القول بمجيئها للدُّعاءِ ، ومنه قول الأَعشى :

لن يزالوا كذلكم ثم لا زل تَ لهم خالدًا خلودَ الجبالِ

ومثالها مع الاستفهام الإنكارىّ قولك : أَلمْ تَزَل مصرًّا على الضلال .

٣ ــ ما يتصرف تصرفاً تاماً ، وهى باقى أَفعال الباب ، فتلك الأَفعال صالحة بطبيعتها لأَن يأتىَ منها الأَمْر ، والنَّهى ، والدُّعاءُ ، والاستفهام .

وأَلَيْكَ أَمثلة لهذا التَّصرُّف الإنشائى من الفعل « كان » الذى يسمى أُمَّ الباب . فمثال الأَمْر منه قولك : كن ثابت القدم . وقد عرفت أَنَّ الأَمر قد يخرج إلى معانٍ مجازية كالتَّعجيز فى قوله تعالَى : « قل كونوا حجارة أَو حديدًا[2] » ، والتبعيد كقولك : كن مصارعاً لهذا الأَسد .

---

(١) البيت من الأبيات المجهولة القائل . (٢) الآية ٥٠ من سورة الإسراء .

والإرشاد كقوله[1] :

وكنْ على حذرٍ للنَّاس تكتمه ولا يَغُرَّنْكَ منهم ثغرُ مبتسمِ

ومثال النَّهى قوله تعالَى : «ولا تكونوا كالذين خَرَجُوا من ديارهم بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاس[2]» .

ومثال الدُّعاء فى الماضى قولك : كان الله عونًا لك . وفى المضارع: لا يكون الله غاضباً عليك .

ب ـ وأمّا من حيث مدخولُها فالكلام فيه من ناحيتين :

الأُولَى : اسمها ، وقد اشترط النحاة فى اسمها ألَّا يكون ممّا له الصَّدارة ، وبذلك لا يجوز أن تكون أسماءُ هذه الأفعال متضمنة معنى إنشائياً كأسماء الاستفهام ، لأنَّ الاسم إذا تضمن معنى إنشائياً لزم الصدارة . والقاعدة أن أسماء هذه الأفعال لا تتقدَّم عليها .

الثَّانية : خبرها . وخبرها إمّا أن يكون مفردًا ، وإمَّا أن يكون جملة .

أمّا خبرها (المفرد) فإنَّهُ يصح أن يكُون اسمَ استفهام متقدماً عليها .

تقول : أينَ كانَ مُحمّد ؟ وكيفَ صَارَ عَلِيّ ؟ وَمَتَى يكون السَّفَر ؟

وإنَّما جَازَ الإخبار بأسماء الاستفهام فى هذا لأنها واجبة التَّقديم ، وبتقدُّمِها عَلَى الجملة أحدثت معنى الاستفهام ، فلم يبق فى الفعل بعدها إخبار حتى يتناقض الكلام .

بيد أنَّه يستثنى من هذه الأفعال ليس ودام وأفعال الاستمرار ، فهذه الأفعال لا يصحُّ أن يكون خبرها ممّا لزم الصَّدر ، لأنَّه لو كان كذلك لتقدَّم عليها ، وهى لا تتقدَّم عليها أخبارها كما تتقدّم فى سائر أفعال

---

(١) هو المتنبي . ديوانه ٢ : ٣٨٥ برواية : «تستره ولا يغرك» .
(٢) الآية ٤٧ من سورة الأنفال .

الباب ، فلا يجوز أن تقول : عند من ليس زيد ؟ ولا أين ما يزال زيد ؟ لما ذكرناه .

أمّا إذا كان خبر هذه الأفعال (جملة) فقد منع النحاة أن تكون جملة طلبية ، لم يختلفوا فى ذلك كما اختلفوا فى خبر المبتدأ .

وإنّما منَعُوا ذلك لأنَّ الأفعال النّاقِصة ، أىْ كان وأخواتها ، صفات لمصادر أخبارها . فمعنى قولك : كان زيد قائماً : لزيد قيام حصَلَ فى الزّمن الماضى . ومعنى قولك : أصبح زيد قائماً : لزيد قيام فى الزّمن الماضى وقتَ الصّباح . وكذا سائر الباب ، إذ أنَّ سائر هذه الأفعال النّاقِصَة فيها معنى الكون مع قيد آخر .

فلو أتَت أخبارها جملًا طلبية فليس يخلو أمْرُها هى – أى الافعال – من أن تكون بصيغة الخبر أو بصيغة الطلب .

فَإن كانت الأفعال بصيغة الخبر وخبرها بصيغة الطلب ، تناقض الكلام . ووجه تناقضه أن هذه الأفعال لما كانت صفةً لمصدر خبرها دلّت على أن المصدر مخبر عنه بالحصول فى أحد الأزْمِنَة ، والطّلب فى الخبر يدُل عَلَى أنَّهُ غير محكوم عليه بالحصول فى أحدها ، فمن هنا جاء التّنَاقُض . فلو قُلت : كانَ زيد هل ضرب غلامه ، كان ضربه لغلامه مخبراً عنه بكان ثابتاً عند المتكلم ، مسئولًا عنه بهل غير ثابت عنده . وهذا تناقض .

وإن كانت هذه الأفعال النّاقصة بصيغة الطّلب فإنّه يكتَفى حينئذ بالطّلب الّذى فيها عن الطلب الذى فى أخبارها (إن كان الطلبان متساويين) ، إذ الطلب فيها طلب فى أخبارها . تقول : كُنْ قائماً ، أى قم ، وهل يكون قائماً ؟ أى هل يقوم ؟ فلا داعى إلى تكرار الطلب . وممّا

ورد شاذًّا قول بعض بنى نهشل(١) :

وَكُونِى بالمكارم ذكِّرينى وَدِلِّى دلَّ ماجدة صَنَاعِ

وقد أوَّلوه بتقدير القول ، أى ممّن أقول له ذكرينى .

وأمّا إذا لم يتساو الطلبان اللذان فى الفعل الناسخ وفى الخبر ، وذلك إذا اختلفا ، بأن يكون الطلب الذى فى الناسخ أمراً والطلب الذى فى الخبر استفهاماً ، نحو : كونوا هل فهمتم ؟ فإنه ممنوع أيضاً ، لما يترتّب عليه من اجتماع طلبين مختلفين على مصدر الخبر - وهو الفهم - فى حالة واحدة ، وهو محال .

المراجع :

سيبويه ١ : ٢١ - ٣٧ الإنصاف ٩٩ - ١٠٦ ابن يعيش ٧ : ٨٩ - ١١٥ الشذور ٢١٨ - ٢٢٢ ، ٣٢١ ابن عقيل ١ : ٢٣٥ - ٢٦٨ التصريح ١ : ١٨٣ - ١٩٥ الأشمونى والصبان ١ : ٢٢٥ - ٢٤٦ الهمع ١ : ١١١ - ١١٧ الخزانة ٤ : ٥٧.

(١) الخزانة ٤ : ٥٧ ونوادر أبى زيد ٣٠ . والشاعر جاهلى كما نص أبوزيد . وانظر شواهد المغنى للسيوطى ٣٠٩ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٦

أفعال المقاربة

تعقَّب السُّيوطىُّ أفعال هذا الباب فعدَّها أربعين فعلًا ، وإنَّما سميت أفعال المقاربة على وجه التَّغليب ، لأَن منها ما يدُلُّ عَلَى قرب حُصُول الخبر ، ومنه : كاد ، وكرب ، وأوشك . ومنها ما يدُلُّ عَلَى الشُّروع فى الفعل ، ومنه : أخذ ، وجعل ، وطفق . ومنها ما هو لترجِّى الفعل ، وهو لفظان : عسى ، واخلولق ، وزاد ابن مالك حَرَى ، وسبقه إِلَى ذلك ابن طريف والسَّرقُسْطىّ . وأنشدُوا فِى ذلك قولَ الأَعْشَى :

إن يُقَل هنَّ من بنى عبد شمسٍ فَحَرَى أن يكون ذاك وكانا

وهذا القسم الأَخير هو الذى نخُصُّه بالقول ، لدلالته عَلَى معنى الرّجاء ؛ والرَّجاءُ قسم من أقسام الإنشاءِ .

١ – وهذه الأَفعال الثَّلاثة كلُّها جامدة بلفظ الماضى ، لكنْ حكى عبد القاهر الجرجانىُّ المضارعَ واسمَ الفاعل من عَسَى .

٢ – ويجب فى خبرها أَن يكون فعلًا مضارعاً مقترناً وجوباً بأَن المصدرية مع حرى واخلولق ، وغالباً مع عسى ، ومن القليل قوله :

عسى الكربُ الذى أَمسيتَ فيه يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبُ(١)

وَنَدَر كذلك مجيءُ خبر عَسَى اسماً مفرداً ، كما فِى قوله :

* لا تلْحَنى إِنِّى عِسَيتُ صَائِمًا(٢) *

---

(١) البيت لهدبة بن الخشرم من قصيدة فى الخزانة ٤ : ٨٢ – ٨٤ .

(٢) نسب إلى رؤبة فى الخزانة ٤ : ٧٩ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد تُسنَد عَسَى واخلولق إلَى أن يَفْعَل فَيُغنى عن الخبر ، وتكون أن والفعل سادّةً مسدّ الجُزْأيْن ، كما سدّت أنَّ المشدّدة ومعمولاها مسدّ مفعولى حسب . وقيل : بل هى حينئذٍ تامة مكتفية بالمرفوع ، كقوله تعالَى : «وَعَسَى أن تكرَهُوا شَيْئًا[1]» . وتقول أيضاً : اخلولق أن تمطر السماءُ .

٣ — كما تستعمل حَرَى بلفظ الماضى تستعمل بلفظ المصدر وبلفظ الوصف. فإذا استعملت بلفظ المصدر لزمت الإفراد والتذكير، تقول : زيد حَرًى أن يقوم ، والزّيدون حَرًى أن يقوموا ، والهندات حَرًى أن يقمن ؛ ومعناها : جدير بذلك وخليق .

وإذا استعملت بلفظ الوصف كانت بهذا المعنى أيضاً وصُرِّفت بالتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث . ولها لفظان : حَرِىٌّ كغنِىّ ، وحَرٍ كعَمٍ . تقول من ذلك : زيدٌ حَرِىّ وَحَرٍ أن يقوم ، والزيدون حريُّون وَحَرُون أن يقوموا ، والهندات حريّاتٌ وَحَرِيَات أن يقمن .

والرّاجح عندى أن هذين الاستعمالين الأخيرين ، أعنى المصدر والوصف ، ليسا مشتقَّين من فعلِ حَرَى الجامد ، وإنّما هما مشتقّان من فعل آخر هو حَرِىَ ، بمعنى أصبح جديراً بالشىء حقيقاً به[2] .

٤ — القول بأنَّ عَسَى ترفع الاسم وَتَنْصِب الخبر — وهو جملة المضارع حين يجرد من أن ، ومصدرُه حين يقترن بها — هو مذهب البصريين الذى ارتضاه جمهور النحويين . ولعل حجتهم فى ذلك ماورد فى هذا النَّصِّ النّادر :

أكثرت فِى اللّوم ملحًّا دائِمَا لا تلحَنى إنِّى عسيت صَائِمَا[3]

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .
(٢) انظر الرضى ٢ : ٢٨٣ .
(٣) انظر ما سبق فى ص ٤٦ .

من ورود «صَائماً» فى موضع الخبر لعَسَى . وكذلك قول الزبَّاء : «عَسَى الغُوَير أَبؤساً[1]» . والنَّادر لا يقاس عليه .

ويردّ على البصريِّين مذهبَهم أيضاً أنَّه يلزم على قولهم أن يُخبر بالمعنى عن الذات فى نحو قولك : عسى زيد أن يقوم ؛ لأن قولك عسى زيد أن يقوم بمنزلة قولك : عسى زيد قياماً ، حين يؤوَّل المصدر. والإخبار بالمعنى عن الذات لايجوز إلا بتقدير مضاف محذوف، أى ذا قيامٍ ونحوه . واعتذار البصريِّين بهذا فيه تكلُّف ، وقد يعتذرون بأنَّ (أنْ) زائدة والخبر هو جملة الفعل . وفى هذا أيضاً نظر ، لأنَّ الحرف الزائد لايلزم إلَّا مع بعض الكلم ، كزيادة(ما) فى قولهم : افعلْ هذا آثِراً ما[2]. ولزومه مطرداً مع أىّ كلمةٍ كانت بعيدٌ .

والذى أرتضيه فى ذلك هو مذهب الكوفيين القائلين بتمامها ، وهم يوجِّهون إعراب صورتيها فى الاستعمال على هذا النحو :

١ – عسى زيد أن يقوم : عسى زيد قيامُه ، والمصدر بدل اشتمال من زيد ، قُصِد بهذا التعبير الإجمال ثم التفصيل كما هو شأن بدل الاشتمال ، وفى إبهام الشىء ثم تفسيره وقْعٌ عظيم لذلك الشىء فى النَّفس، وعسى فيه بمعنى يُتوقَّع ، أى يُتوقَّع ويرجى قيامُ زيد.

٢ – عسى زيد يقوم : عسى زيد قيامُه ، أيضاً ، وإعرابه ومعناه كسابقه . وجاز حذف أنْ مع الفعل مع كونه حرفاً مصدرياً لقوة الدلالة ؛ وذلك لكثرة وقوع أنْ بعد مرفوع عسى كثرةً غالبة ، فهو كقولهم : «تسمعَ بالمعيدىِّ خيرٌ من أن تراه» ، لقوّة الدَّلالة على حذف

(١) انظر أمثال الميدانى ١ : ٤٢٤ وحواشى الاشتقاق ص ١٨ بتحقيق المؤلف .

(٢) أى أول كل شىء . ويقال أيضاً فى قلة : آثرا ؛ بدون أن تتلوها ما . كما يقال آثر ذات يدين وذى يدين ، وآثر ذى أثير .

أنْ ، لضرورة أن يكون المبتدأُ فيه مصدراً منسبكا من أنْ والفعل ؛ لأن «خيرٌ» خبر مفتقر إلى اسم فى أول الكلام يكون مبتدأً له.

ومذهب الكوفيين كما رأيتَ خالٍ من التكلُّف ، كما أنه يمكن طرده فى جميع صور استعمال عسى ؛ التى يَحَار البصريون فى تخريجها.

فنى قولك : عسى أن يقوم زيد، وزيد عسى أن يقوم ، والزيدون عسى أن يقوموا ، تجد من اليسر أن تعرب المصدر فيهما فاعلًا لعسى التى هى تامّة فى قول الكوفيين .

أما البصريون فيتردّدون بين إعرابين : أحدهما بتقدير عسى تامة ، والآخر بتقديرها ناقصة ، فى كلام طويلٍ ساقَه صاحب التصريح .

هذا . ومما يجدر ذكره أن بعض المحقِّقين يرى أن«عسى» ليست من صيغ الإنشاء ، وذلك لدخول الاستفهام عليها «فهل عَسَيتُم[1] » ؛ ولوقوعها خبراً لإنَّ ، كقوله :

* إِنِّى عَسَيتُ صائمًا[2] *

المراجـــع :

سيبويه ١ : ٤٧٧ – ٤٧٩ ابن يعيش ٧ : ١١٥ – ١١٧ الرضى ١ : ٢٨٠ – ٢٨٥ الشذور ٢٢٤ – ٢٢٨ ، ٣٢١ – ٣٣٤ ابن عقيل ١ : ٢٦٨ – ٣٠٦ التصريح ١ : ٢٠٣ – ٢١٠ الأشمونى والصبان ١ : ١٦٣ ، ٢٥٨ – ٢٦٨ الهمع ١ : ١٢٨ – ١٣١ .

(١) الآية ٢٢ من سورة محمد . وانظر ما سبق فى ص ٢٦ .

(٢) انظر أيضاً ما سبق فى حواشى صفحة ٤٧ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٧

إن وأخواتها

وفى هذا الباب ستٌّ أدواتٍ تعمل عكس عملِ كان وأخواتها ، فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وهى : إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، وليت ، ولعلَّ .

والذى يدلُّ منها على معنى إنشائى هو : ليت ، ولعلَّ .

١ ـ أما ليت فمعناها التَّمَنِّى ، وهو طلب المستحيل أو الممكن غير المطموع فى حصوله . فالمستحيل كما قال القائل[١]:

ليت الكواكب تدنو لى فأَنظمَها ... عُقودَ مدحٍ فما أرضى لكم كلمى

والممكن غير المطموع فى حصوله نحو : ليت لى خبرةً كاملةً بفنِّ الطب .

وقد تأْتى ليت للترجِّى ، وهو طلب الممكن المطموع فى حصوله ، كما فى قوله :

فيا ليتَ ما بينى وبين أَحبَّتى ... من البُعد ما بينى وبين المصائب[٢]

فليس فى هذا الطلب استحالة ولاعسر شديد، بل هو أَمرٌ قريب المنال .

٢ ـ وأما لعلَّ فمعناها الترقُّب والتوقُّع ، وهو فى الممكنات . فتوقُّع المحبوب يسمَّى ترجِّياً ، نحو قولك : لعلّ الحبيبَ قادم . وتوقع المكروه يسمى إشفاقاً ، كقول الأُمّ : لعلَّ ولدى يمرض .

وقد تأْتى لعلّ للتعليق فيما ذكر الأَخفش والكسائى ، وتبعهما ابن الأَنبارى[٣] نحو : اعمل عملك لعلك تنال أَجرك .

---

(١) هو عمارة اليمنى ، من قصيدة طويلة فى وفيات الأعيان ، عند ترجمته .

(٢) انظر ما سبق فى ص ١٧ .

(٣) الصبان ١ : ٢٧١ .

وردّه الزمخشرى بأن عدم صلُوحها لمجرد معنى العِلِّيَّة يأباه . ألاَ تراك تقول : دخلت على المريض كى أعوده . ولايصح لعلّ ؟!

وللتمنِّى ، كما فى قوله تعالى حكاية عن فرعون : «لعلِّى أَبلُغ الأَسبابَ . أَسبابَ السموات فأَطَّلِعَ(١)» ، طلباً للممكن العسير فيما يرَى .

وللاستفهام . قال الرضى : وقيل إنَّ لعلَّ تجىءُ للاستفهام ، تقول لعلَّ زيدا قائم ؟ أى هل هو كذلك ؟

وقد نظر بعض النحويين فى معنى التوقُّع والترقُّب الذى تفيده «لعل» . والمتوقَّع بلا ريبٍ غير موثوق بحصوله ، فقد يقعُ أولا يقع . ومِن هنا حملهم الورعُ على أن يؤوِّلوا « لعلّ » الواقعة فى كلامه سبحانه بتأويلاتٍ تساير هذا الورع ، لأَنَّه يستحيل عليه تعالى أن يترقَّب أمرًا غيرَ موثوقٍ بحصوله .

١ ـ فقال قطرب وأبو علىّ الفارسىّ : معناها التعليل . فمعنى قوله تعالى : «وافعَلوا الخير لعلكم تُفْلِحون(٢)» أى لتفلحوا . ولايستقيم هذا فى قوله تعالى : «وما يُدرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَة قَريبٌ (٣)» ، إذْ لا معنى فيه للتعليل .

٢ ـ وقال المَنَاوىُّ فى شرحه للجامع الصغير (٤) : إنَّ لعلَّ فى كلام الله تعالى وكلامِ رسوله للوقوع . ونحوهُ كلام الرضى : «وقال بعضُهم: هى لتحقيق مضمون الجملة التى بعدها» .

وليس يطَّرد هذا فى مثل قوله تعالى : «لعله يتذكَّرُ أَو يَخشى(٥)» ، إذ لم

---

(١) الآية ٣٦ ، ٣٧ من سورة غافر .

(٢) الآية ٧٧ من سورة الحج . ووقعت الآية عند الرضى ٢ : ٣٢٢ : « لعلكم ترحمون » وفسرها بقوله : « أى لترحموا » وهو تحريف قرآنى . انظر ماكتبت فى كتاب تحقيق النصوص ونشرها ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(٣) الآية ١٧ من سورة الشورى .

(٤) انظر الصبان ١ : ٢٧١ .

(٥) الآية ٤٤ من سورة طه .

يحصلْ من فرعونَ التَّذكُّر . وأما قوله : «آمَنْتُ أنه لا إله إلَّا الذى آمَنَتْ به بنو إسرائيل[1]» ، فهى توبةُ يأسٍ لاطائلَ تحتها ، ولو كانت تذكُّرًا . حقيقيًّا لقُبل منه ذلك .

ولاريب أنَّ الألفاظ والأساليبَ الواردة فى قوله تعالى ، فى الأقوال التى يحكيها سبحانه عن البَشر ، يجب أن تفسَّر فى ضوء الاعتبارات الدِّينية المتَّفق عليها ، لأن كلامَ الله كلامٌ دينىٌّ له خصائصه ودلائلُه وإشاراته . ولاريب كذلك أنَّ معنى لعلّ المألوفَ لا ينطبق مع تلك الاعتبارات ، فوجب أن يفسَّر تفسيراً مناسبا مطردا . وقد رأيتَ أن قطرباً ومَن نحا نحوه أخفقوا فى هذا التفسير .

والذى أرتضيه كما ارتضاه شارح الكافية من قبل ، هو ماقال سيبويه : أن الرجاء والإشفاق يتعلَّق بالمخاطَبين ، فقوله تعالى : «لعلَّ» أو «عسى» إنَّما هو حمل لنا على أن نَرجُوَ فى موضع الرّجاء ، وأن نُشفق فى موضع الإشفاق . وبهذا التأويل نحفظ للكلمتين معناهُما اللغوىَّ المطَّرد ، ونبتعد عن الزلل الدينى الذى يواجهنا . فقوله تعالى : «فلعلَّكَ باخِعٌ نَفْسَك[2]» معناه أشفِقْ على نفسك أن تَقتلها حسرةً على ما فاتك من إسلامِ قومك ، وليس معناه إشفاق الله سبحانه على رسوله أن يقتل نفسه حسرةً ، لأنه يعلم سبحانه ـ أن الرسول لن يقتل نفسه حسرة .

ولهذا التأويل نظيرٌ واجب فى كلّ قولٍ إلهىٍّ وردت فيه «أوْ» التى تفيد التشكُّك الذى لايليق به سبحانه ، فإنَّها يجب أن تؤوَّل على أنَّها التشكُّك المتصوَّر فى المخاطبين بحسب ماتقتضيه عقولهم ، كما ورد فى قوله تعالى : «وإنَّا أوْ إياكم لعلى هُدًى أو فى ضلالٍ مبين[3]» مع

(١) الآية ٩٠ من سورة يونس .
(٢) الآية ٦ من سورة الكهف .
(٣) الآية ٢٤ من سورة سبأ .

علمه تعالى بأَنَّ من وحّد الله تعالى وعَبَده فهو على هدى ، وأَنَّ من عبد غيرهُ فهو فى ضلالٍ مبين .

* * *

ونستطيع بعد هذا كله أَن نَقول : إن جميع معانى هذين الحرفين : ليت ولعلَّ ، معانٍ إنشائية ، إلَّا ما ذكروا من معنى التعليل فى « لعلّ » ، فهو معنًى خبرى .

* * *

وقبل أَن أَتناول الكلام فى تفصيلٍ على هذه الأَدوات الست ، فيما يخص الأَساليبَ الإنشائية ، أَحبُّ أَن أَشير إلى أَنها جميعاً تشترك فى أَمرين :

١ – أَنَّ اسمها لايصح أَن يكون متضمِّنا معنى إنشائيا ، كأَسماءِ الاستفهام ، وذلك لتعارض طبيعتى الصدارة فى كلٍّ منهما ، فأَسماءُ الاستفهام لها الصدارة وتلك الحروف الناسخة لها الصدارة ، فلايُتصوَّر أَن يأْتى اسمها اسماً استفهامياً .

٢ – وكذلك خبر تلك الحروف ، يمتنع أَن يكون مفردًا متضمِّنا للمعنى الإنشائى . والعلَّة فى هذا الأَصل هى العلة فى سابقه.

فلم يبقَ أَمامنا إلَّا أَن ننظر فى خبر هذه الحروف حينما يكون جملةً ، ومتى يجوز أَن تكون إنشائية ومتى لايجوز . ولنفسر ذلك على ضوء التآلف والتخالف فى تلك الحروف ، دون مراعاةٍ لترتيبها الذى درج عليه النحويُّون .

١ – (إنَّ ، ولكن) : هاتان الأَداتان تتفقان فى أَنه يجوز فى خبرهما أَن يكون جملة إنشائية ،طلبية أَوغير طلبية ، بدون حاجة إلى تقدير القول .

قال الرضى : « وأَما الجملة الطلبية كالأَمر والنهى والدعاء والجملة

المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمنى ونحوِ ذلك ، فلا أرى مَنْعاً من وقوعها خبراً لهما – يعنى إنَّ ولكنَّ – كما فى خبر المبتدأ وإنْ كان قليلًا ، نحو : إنَّ زيداً لاتضربه ، وإنَّك لامرحبًا بك ، وإنَّ زيدا هل ضربته ؟ .

ا – فتقول مع (إن) : إنَّ زيداً لاتُهِنْه ، وإنَّ عمراً ما أَجمله . وقال تعالى فى إنشاءِ المدح : « إنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعظِكُم به [١] » وفى إنشاءِ الذم : « إنَّهم ساءَ ما يَعمَلُون[٢] » . وردَت الأَخيرةُ فى ختام ثلاث آياتٍ من الكتاب الكريم .وقال الشاعر فى الإخبار عن إنَّ بجملة النهى :

إنَّ الذين قتلتم أَمسِ سيِّدهم لاتحسبوا ليلَهم عن ليلكم ناما[٣]

وقال الجميحُ الأَسدىّ من شعراءِ المفضليات :

ولو أَصابت لقالتْ وهى صادقةٌ إنَّ الرياضة لاتُنْصِبْك للشِّيبِ

وهذا كله فى إنَّ الثقيلة .

وأَمَّا المخففة فهى ضربان : مُلغاة ، وهى الأَكثر فى الاستعمال ، وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية . وعاملة ، وهى الأَقلُّ فى الاستعمال ، وذلك استصحاباً للأَصل . فمثال إلغائها : « وإنْ كلٌّ لَمَا جميعٌ لدَيْنا مُحْضَرون [٤] » ، ومثال إعمالها :« وإنْ كُلاًّ لَمَا ليُوفِّيَنَّهم ربُّك أَعمالهم [٥] » .

وخبر هذه المخففة يصحُّ فيه ماصحَّ فى أُختها المثقَّلة . ومن ذلك

---

(١) الآية ٥٨ من سورة النساء .

(٢) الآية ٩ من سورة التوبة ، و١٥ من سورة المجادلة ، والثانية من سورة المنافقين .

(٣) فى الخزانة ٤ : ٢٩٧ أن قائله أبومكعت .

(٤) الآية ٣٢ من سورة يس . وهذه قراءة جمهور القراء . وقرأ عاصم وحمزة وابن عامر بتثقيل « لما » فتكون « إن » فى أول الآية نافية ، و« لما » بمعنى « إلا » .

(٥) الآية ١١١ من سورة هود . وانظر ما سبق فى ص ٣٣ .

قولهم : أَمَا إنْ جَزَاك الله خيراً [١] ! فى مقام الدعاء . فخبرها كما رأيت جملة دعائية.

وفى هذا الأُسلوب لاتدخل اللام الفارِقة التى تلازم إنْ المخففة فرقاً بينها وبين إنْ النافية ، وذلك لأَنَّ الفرق غيرُ محتاج إليه ، لأَنَّ الأُسلوب متعيِّن للدعاء ، والدعاءُ لاتدخل عليه إنْ النافية.

ب ـ وتقول مع (لكنَّ) مثقَّلةً : لاتصاحب الأَحمق لكنَّ العاقل صاحبْه ، أَكرِم الأَجوادَ لكنَّ البخَّال لاتكرمْهم ، إنَّ زيدا ليس بكريم لكنَّ محمداً ما أَكرمه !

هذا كلُّه إذا كانت (لكنَّ) مثقَّلة ، وإمَّا إذا خففت فإنها لاتعمل حينئذ ، لعدم اختصاصها بالجملة الاسمية إذ ذاك.

٢ ـ (أَنَّ ،وكأَنَّ) . وهاتان الأَداتان وإن اختلفتا فى المعنى متفقتان فى أَنَّه لايكون فى خبرهما معنى الطَّلب ، سواءٌ أَكان الخبر مفرداً أَم جملة .

ا ـ أَمّا وجه المنع فى « أَنَّ » فلأَنَّها وُضِعت لتكون مع اسمها وخبرها فى تأْويل مصدر ، والمصدر المؤوّل لاطلبَ فيه . فلايجوز أَن تقول: يعجبنى أَنَّك قُمْ .

وهذا إنَّما هو فى أَنَّ المثقلة . وأَمّا المخففة ـ وهى عاملة بلا ريب ـ فقد اشترط النحاة أَن يكون خبرها جملة ، وأَن يكون اسمها ضمير الشأْن مستتراً [٢] . وظاهر كلام الرضى وابن هشام فى المغنى عدم جواز

---

(١) الرضى ٢ : ٣٣٣ .

(٢) وأما وروده ضميراً بارزاً لغير الشأن كقوله :

فلو أنك فى غير الرخاء سألتنى طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وقوله :

بأنك ربيع وغيث مريع وأنك ربيع تكون الثمالا

فقد عده النحاة من الضرورة.

الإخبار عنها بالجملة الإنشائية ، وذلك للحجج التى ساقوها للمنع فى حال التثقيل . ولكن يفهم من صنيع ابن مالك وغيره من النحويين جوازُ الإخبار بجملة الدعاء ، وبالتى فعلها جامد ، حيث استثنَوْا هذه الجمل من وجوب الفصل بينهما وبين أن المخففة بالفواصل التى ذكروها ، وهى قد ، أو النفى بلا أولم ، أوحرف التنفيس ، أو لوْ ، بخلاف غيرها من الجمل التى اشترطوا فيها الفصل.

وعلى ذلك صح أن يكون خبرها :

١ ـ جملةً دعائية ، بدون فاصل ، كقوله تعالى :«والخامسةُ أنْ غَضِب الله عليها (١) » فى إحدى القراءات (٢) .

٢ ـ أوجملةً مصدّرةً بعسى الدالَّةِ على الرجاء ، كما فى قوله تعالى: «وأنْ عَسَى أن يكون قد اقْتربَ أجلُهم (٣) » .

فهذا ماأمكن استثناؤه من منع الإخبار مع أن بالجملة الإنشائية.

ب ـ وأما وجه المنع مع (كأنَّ) ، فلأن خبرها ـ بناءً على أنها تأْتى دائماً للتشبيه ـ لايكون إلا مفرداً ملفوظاً به أومقدراً ، وهو إما ذاتٌ مذكورة كما فى قولك : كأنَّ زيداً أسدٌ ، أومقدّرة كما فى قولك : كأنَّ زيداً يحارب ، أو فى الدار ، أوعندك . فالخبر فى الحقيقة مقدّر نابت عنه صفته . والتقدير : كأنَّ زيداً رجل يحارب ، أو رجل فى الدار أوعندك . فإذْ قد عرفت أنَّ خبر كأنَّ لايكون إلَّا مفرداً ، ولايكون إلَّا ذاتاً ملفوظاً بها أومقدّرة قامت الصفةُ مقامها ـ عَلمتَ أنَّه لايصح أن يكون خبرها جملة إنشائية ، لأنَّها لو وقعت لكانت

(١) الآية ٩ من سورة النور .

(٢) هى قراءة نافع . تفسير أبى حيان ٦ : ٤٣٤ وإتحاف فضلاء البشر ٣٢٢ . كما أن رفع « الخامسة » هى قراءة الجمهور ما عدا حفصاً .

(٣) الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

صفة للذات المشبَّه بها المحذوفة قد نابت هى منابها . والصفة لاتكون جملة إنشائية ، كما سيأتى القول فى باب النعت .

وكذلك القول فى (كأَنْ) المخففة .

٣ـ(ليت ولعلّ) . وتتفق هاتان الأَداتان فى أنهما لاتدخلان على مبتدأ فى خبره معنى الطلب ، حذرًا من التقاء طلبين على مطلوب واحد. وذلك لأَن هاتين الأَداتين موضوعتان لطلب مضمون الخبر ، فلايصحُّ أَن يتوجَّه إلى ذلك الطلبِّ طلبٌ آخَر ، لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل إذا اتَّفقا ، والتناقضِ إذا اختلفا . وشبيه بهذا ماسبق قوله فى الإخبار عن الأَفعال الناسخة الواردة بصورة الطلب بأَخبار طلبية [1] .

وبعد توضيح هذا القدر المشترك بينَ هاتين الأَدَاتين ، نخصُّ كُلاًّ منهما بشيءٍ من الدَّرس والتفصيل ، لِمَا أَنَّهما مختصتان بالدلالة على معنًى إنشائى .

١ ـ أَمّا ليتَ فالأَصل فى معناها أَن تكون للتَّمنِّى ،وقدتكون للترجى إذا كان خبرها ممكنَ الحصول كما سبق القولُ فى صدر هذا الباب . ولا تقع سوف فى خبرها ، فلا تقول : ليت الشَّبابَ سوف يعود .

ولعلَّ السرَّ فى هذا المنع خشيةُ التناقض أَو الخلاف ، لأَنَّ ليت موضوعةٌ للمُحال ، وللممكنِ فى عُسْر ، وسوف تدلُّ على الممكن فِى يُسْرٍ وإن تراختْ به مُدَّته .

ثم إنَّها كما تعمل مجرّدة من ما الزائدة ، وهو الأَصل ، تعمل أَيضاً مع اتصالها بها ، وذلك لبقاءِ اختصاصها بالجمل الاسمية . غير أَنَّها فى

---

(١) انظر نهاية الباب السابق ص ٣٦ س ٢٤ – ٤٥ .

حال اتصال «ما» بها لا يجب إعمالُها ، بل إعمالُها جوازيٌّ . وَرُوِى قول النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلَى حمامَتِنَا أو نصفُه فقَدِ

بنصب الحمام على الإعمال ، وبالرفع عَلَى الإهمَال .

ومن خصائصها أنَّ المفتوحة تقع بعدها فتسدُّ هى ومعمولاها مسدَّ اسمها وخبرها . تقول : ليت أنك تزورنا . وقاس الأخفش لعلَّ عَلَى ليت فجوّز : لعلَّ أنَّ زيداً قائم .

ومن خصائصها أنْ يحذف خبرها إذا كان اسْمُهَا كلمة «شِعرى» ، أى عِلْمِى ، إذا وليها أداة استفهام . تقول ليت شعرى كيف صنعت هذا ؟ وقال :

ليت شعرى هلْ ثم هلْ آتِيَنْهم أم يحولنَّ دون ذاكَ حِمَام(١)

وقال :

* ألا ليت شعرى كيف جادت بوصلها(٢) *

فشعرى مصدرٌ اسم ليت ، وجملة الاستفهام بعده فى محل نصب معمولةٌ له ، أمَّا الخبر فمحذوف وجوباً ، والتقدير : ليت عِلمى كذا ثابت ، أو موجود ، أو واقع . وإنما لم تُجْعَل جملة الاستفهام هى الخبر لما يلزم عليه من الإخبار بالجملة الطلبية .

لكن قال المبرد والزجاج : إنَّ جملة الاستفهام فى محل رفع خبراً لليت ، والتَّقدير : ليت علمى واقع بكيفَ جادت بوصلها ، ثم حذف

---

(١) للكميت بن معروف ، كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٦١ .

(٢) همع الهوامع ١ : ١٣٦ . والبيت لامرئ القيس فى ديوانه ٤٢ . وعجزه :

* وكيف تراعى وصلة المتغيب *

وأضاف اتّساعاً . وردّ بأنّه يؤدّى إلَى الإخبار فى هذا الباب بالجملة الطلبية ، وإلَى خلوّ الجملة المخبر بها عن الرّابط .

ب ـ وأمّا لعلّ فقد أفضْت القول فى معناها فى أوائل هذا الباب ، وأعيد هنا أنّ دلالتها عَلَى الاستفهام فى بعض استعمالها يوجبُ تعليق الفعل ، كما فى قوله تعالَى : «ومايدريك لَعَلّه يزّكّى[1]» .

وأزيد هنا بعض خصائصَ لها ذكرها ابن هشام :

١ ـ أنّ خبرها يقترن بأنْ كثيراً ، حملًا عَلَى عَسَى ، كقول متمم ابن نويرة :

لعلّك يوماً أن تلمّ ملمّةٌ عليك من اللّائى يدَعْنَك أجدعا

٢ ـ أنّ خبرها يقترن بحرف التنفيس قليلًا ، كقوله :

فَقُولَا لَهَا قَوْلًا رَفِيقاً لعَلّها سترحَمُنى من زفرةٍ وعويلِ[2]

٣ ـ ولا يمتنع كون خبرها فعلًا ماضياً ، خلافاً للحَريرى . وفى الحديث : «وما يُدْريكَ ، لعلّ الله اطلّع عَلَى أهل بَدْر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غَفرتُ لكم» . وقال امرؤ القيس :

وَبُدِّلتُ قَرحاً دامياً بعد صحّة لعلّ منايانا تحوّلْن أبؤسا

وممّا يُؤيِّد بطلان قول الحَريرى ثبوتُ ذلك فى خبر ليت ، وهى بمنزلة لعلّ ، نحو : «يا ليتنى كنتُ معهم[3]» ، «يا ليتنى متُّ قبلَ هذا[4]» ، «يا ليتنى كنتُ تُرَابًا[5]» ، «ياليتنى قدّمتُ لحياتى[6]» .

---

(١) الآية ٣ من سورة عبس .
(٢) من شواهد المغنى . وانظر السيوطى فى شرح الشواهد ٢٣٧ .
(٣) الآية ٧٣ من سورة النساء . (٤) الآية ٢٣ من سورة مريم .
(٥) الآية ٤٠ من سورة النبأ . (٦) الآية ٢٤ من سورة الفجر .

المراجـــع :

سيبويه ١ : ٢٧٩ – ٢٩١ ابن يعيش ١ : ١٠١ – ١٠٥ الرضى ٢ : ٣٢٠ ، ٣٢٣ الشذور ٢٤١ – ٢٤٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٥ ابن عقيل ١ : ٣٠٦ – ٣٤٨ التصريح ١ : ٢١٠ – ٢٣٥ الأشمونى والصبان ١ : ٢٦٩ – ٢٧٣ الهمع ١ : ١٣٤ – ١٤٤ الصاحبى ١٤١ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٨

لا النافية للجنس

الذى أُريدُ أَن أَتناوله فى هذا الباب قضيّةٌ واحدة لها تعلُّقٌ بموضوعنا تلك هى : دخول الهمزة عَلَى «لا» ، لأَنَّها تصير بذلك أُسلوباً إنشائيًّا .

وحينما تدخل عليها الهمزة لا يتغيَّر عملها ، وإنْ تغيرَّ أُسلوبها فى اعتباره وفى معناه .

ولهذه الهمزة الداخلة عَلَى «لا» أَربعة أَحوال :

١ ــ الحال الأُولَى : أَن تكون للاستفهام الصريح ، ومنه قول قيس ابن الملوَّح :

أَلَا اصطبارَ لسلمى أَمْ لها جلدُ إذا تُلَاقِى الذى لَاقاه أَمثالِى

وخالف فى ذلك الشَّلَوبين ، إِذْ زَعَم أَنَّها لا تقع للاستفهام المحض دون إِنكارٍ أَو توبيخ .

قال أَبو حيان : والصحيح وجودُ ذلك فى كلام العرب لكنّه قليل . واستشهد عَلَى ذلك بالبيت السابق .

٢ ــ الحال الثانية : أَن تكون للتوبيخ والإِنكار . ومنه قوله :

أَلَا ارعواءَ لمن وَلَّتْ شبيبتُه وآذنَتْ بمشيبٍ بعدَهُ هَرَمُ[1]

الحال الثالثة : أَن تكون للتمنِّى ، وهى فى هذه الحال ــ عَلى ما ذهب إِليه المبرد والمازنى ــ يجوز أَن تُعمل وأَن تُلغى ، وإِذا أُعملت يجوز أَن تعمل عمل إِنَّ أَو عمل ليس . وَلَا بد أَن يكون لها خبر ملفوظ به أَو مقدَّر . ويجوز إِتباع اسمها باعتبار لفظِه أَو باعتبار محلِّه .

---

(١) لم أجد له نسبة . وهو فى شرح شواهد المغنى ٧٦ والعينى ٢ : ٣٦٠ .

فتقول عَلَى أعمالها عمل إنَّ : أَلَا ماءَ لِي ، بذكر الخبر ، وأَلَا ماءَ ، بحذف الخبر مع تقديره ، وَأَلَا ماءَ باردًا لِي ، عَلَى إتباع اسمها باعتبار اللَّفظ . وَأَلَا ماءَ باردٌ لِي عَلَى الإتباع باعتبار المحل . وهكذا مع حذف الخبر فيهما .

وذهب الخليل وسيبويه والجرمى إلَى أنَّ «أَلَا» فى هذه الحالة بمعنى أتمنَّى فتعمل عمل إنَّ فقط ويصير فى اسمها معنى المفعول ، فمعنى قولك : أَلَا خَلَاصَ من الضيق : أتمنَّى خَلَاصاً من الضيق . ثم هى عندهم فى هذه الحالة لا تحتاج إلَى خبرٍ ، لَا ملفوظٍ به ولَا مقدّر ، وَلَا يتبع معمولها إلَّا عَلَى اللَّفظ فقط. أَىْ لَا يجوز فى متبوع ذلك المعمول إلَّا النَّصب ،فتقول أَلَا خَلَاصَ مريحاً !

هذا هو الفرق فى المعاملة الإعرابية فى هذين المذهبين .

وأَمَّا الفرق من جهة المعنى عَلَى هذين المذهبين ، فهو أن التَّمنِّىَ واقع عَلَى الخبر فى المذهب الأول ، وَعَلَى معمول لا فى المذهب الثانى.

٤ ـ الحال الرّابعة : أن تكون للعَرْض ، ذكره السِّيرافى ، وتبعه الجُزُولىّ(١) وابن مالك ، ومذهبهم أنَّ حالَ أَلَا فِى العرض كحاله قبل دخول الهمزة ، أَى تعمل عمل إنَّ .

وردّ الأَندلُسىُّ(٢) ذلك ، وقال : هذا خطأٌ ، لأَنَّها إذا كانت عَرْضاً، كانت من حروف الأَفعال كإِنْ ، ولو ، وحروف التحضيض ، فيجب

(١) هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولى ، نسبة إلى جزولة بضم الجيم ، قبيلة من البربر ، كما فى تاج العروس . وهو من نحاة المغرب والأندلس . توفى سنة ٦٠٧ . بغية الوعاة ٢٦٩ .

(٢) هو علم الدين قاسم بن أحمد اللورقى ٥٧٥ — ٦٦١ . بغية الوعاة ٣٧٥ والأشباه والنظائر ٢ : ٧٦ . شرح المفصل فى أربعة مجلدات ، وسمى شرحه (الموصل فى شرح المفصل) كما فى كشف الظنون .

انتصاب الاسم بعدها فى نحو : أَلَا زيداً تكرمُه . ونحوه قول الشاعر (١) :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خيراً يدلُّ عَلَى مُحَصِّلة تُبِيتُ

المراجـــع :

سيبويه ١ : ٢٧٩ – ٢٩١ ابن يعيش ١ : ١٠١ – ١٠٥ الرضى ١ : ٢٤١ – ٢ : ٣٢٠ ، ٣٢٣ الشذور ٩٣ – ١٠١ ابن عقيل ١ : ٣٤٨ – ٣٦٧ التصريح ١ : ٢٣٥ – ٢٤٥ الأشمونى والصبان ٢ : ١٤ – ١٦ الهمع ١ : ١٤٧ .

(١) هو عمرو بن قعاس المرادى . الخزانة ١ : ٤٥٩ وسيبويه ١ : ٣٥٩ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

تلك الأفعال تنقسم بحسب مدلولها إلى خمسة أقسام :

١ ــ ما يدل على يقينٍ فى الخبر، وهو أربعة :وَجَد ،ألفى ،دَرَى ،تَعَلَّمْ .

٢ ــ ما يدل عَلَى الرُّجحان ، وهو خمسة : جَعَل ، حَجَا ، عَدَّ ، زَعَمَ ، هبْ .

٣ ــ ما يرد بالوجهين السابقين ويغلب كونه لليقين ، وهو اثنان: رَأَى ، وعلم .

٤ ــ ما يرد بالوجهين السابقين ويغلب كونه للرّجحان ، وهو ثلاثة : ظَنَّ ، حَسِب ، خال .

وتسمَّى هذه الأقسام الأربعة أفعالَ القلوب .

٥ ــ ما يدل على التصيير والتحويل ، وله سبعة أفعال : صيّر ، جعل ، رَدّ ، ترك ، تَخِذ ، اتّخذَ ، وَهَبَ . حكى هذا الأخير ابنُ الأعرابىّ فى قولهم : وَهَبنى الله فداءك ، أى صيّرنى . وَوَهَبَ هذا ملازم للمضىّ ، لأنّه إنّما سُمع فى مَثَلٍ(١) ، والأمثال لا يتصرف فيها .

وهذه الأفعال الواردة فى القسم الخامس عارضَ بعضُ النحاة فى أنّها داخلةٌ عَلَى مبتدأ وخبر . فقولك : صَيَّرت الفقير غَنِيًّا ، إذا رددته إلى أصله كانت صورته : الفقير غَنِىٌّ ، وهذا ما لا يكون .

---

(١) هذه هى عبارة صاحب التصريح ١ : ٢٥٢ . وعقب عليه يس بقوله :« قال الدنوشرى: قد يتوقف فى كون وهبنى الله فداك ، مثلا » .

قلت : لا توقف ، فإنهم كانوا يعنون بالمثل ماهو أعم من الأمثال التى لها مضرب ، أى يدخلون فى ذلك بعض العبارات والأساليب النموذجية كقولهم : لله دره ، ولعمرك ، وحبذا ، ونحوها .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وردّ عليهم بأن نحو : الفقير غَنِيٌّ ، معناه : الفقير فيما مضَى تجدَّدَ له الغِنَى . وَهَكذا تقول فِى نظائره .

وَيُرَدُّ عليهم أَيضاً بأَنَّ أَفعال التصيير يماثلها سائر أَفعال الباب ، تكون تارةً داخِلَةً عَلَى مبتدأ وخبر ، وهو الغالب ، وتارةً داخِلَةً عَلى غير مبتدأ وخبر ، كقولك : ظننت زيداً عمراً .

وجميع أَفعال الباب تنصب المبتدأَ والخبر عَلَى أَنَّهما مفعولان . والذى يعنينا من ذلك هو أَفعال القلوب المتصرّفة ، وهى ما عدا هبْ وتعلمْ ؛ فهذه الأَفعال تعتريها حالتان من حيث مظهر إعمالها ، وهماالالغاءُ والتعليق .

أَمَّا الإلغاءُ فيكون بتأَخُّر تلك الأَفعال عن معموليها أَو توسُّطها بينهما .

وأَمَّا التعليق فيكون بتقدمها على ما له الصدارة .

وهى فى حالة الإلغاء يبطل عملُها فى اللَّفظ وفى المحلّ ، وفى حالة التعليق يبطل عملها فى اللَّفظ ويبقى فى المحلّ . والإلغاءُ حكمه جائزٌ لَا واجب ، وأَمَّا التعليق فإنَّه واجبٌ عند وجود مقتضيه .

وبعد ذكر هذه الخلاصة الموجزة فى أَفعال هذا الباب نتَّجه إِلَى الغرض فنبيِّن ما فى أَفعاله من مظاهر الإنشاء . ويمكن أَن نحصر النَّظر فى ذلك فى ناحيتين :

الناحية الاولَى : النَّظر فى الصِّيغ الإنشائية التى تَرِدُ بها :

هذه الأَفعال كما تعمل وهى فى أُسلوب خبرىٍ كقولك : ظننت زيداً صالحاً ، فى الماضى ، وزيد يظنُّ عمراً صالحاً ، فى المضارع ، تعمل أَيضاً وهى فى أُسلوب إنشائى ؛ بل إنَّ منها ما لا يعمل إلَّا إذا كان هو بصيغة إنشائية . وذلك هَبْ بمعنى ظُنَّ ، وتعلَّمْ بمعنى اعلمْ . فهذان الفعلانِ لا يعملان إلَّا إذا كانا بلفظ الأَمر .

فتقول فى أُسلوب الأَمر من هذه الأَفعال : ظُنَّ بالنّاس خيراً .

وفى النَّهى : لا تظنَّ بالصِّديق سوءًا . وقال تعالَى : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَه[1] » .

وفى الاستفهام مع الماضى : أَظننت زيداً قائماً ، ومع المضارع : أَتظُنُّ زيداً قائماً ، وقال تعالَى : « أَفَحَسِبْتُم أَنَّما خَلَقْنَاكُم عَبَثًا[2] » .

وفى الدُّعاءِ : لَا ظَنَّ النّاس بك سُوءًا !

وهكذا تقول فى بقية ضروب الإنشاءِ .

٢ ــ الناحية الثانية : النّظر فى معموليها .

أَمَّا معمولها الأَوَّل الذى هو مبتدأٌ فى الأَصل ، فكمايكون مفرداً لَا مَعنَى للإنشاءِ فيه ، تكون كذلك اسمَ استفهام فتقول : أَىُّ الطريقين ظننت أَسلكُ ؟

وأَمَّا معمولها الثانى الذى هو خبر فى الأَصل ، فإنَّه كما يكون مفرداً يكون جملة ، سواءٌ أَكانت الجملة خبريّة أَم إنشائية ، كما تقدم فى باب الخبر . وقد يسدُّ مسدَّ معموليها ــ إذا كانت من أَفعال القلوب ــ جملةٌ اشتملت عَلَى معلِّق من المعلِّقات ، ومن بين تلك المعلِّقات الاستفهام سواءٌ أَكان بالحرف أَم بالاسم .

تقول والاستفهام بالحرف : علمت أَزيد قائم ، أَو هل زيد قائم . وقال تعالَى : « وَإِنْ أَدرِى أَقريبٌ أَم بعيدٌ ما تُوعَدُون[3] » . وحرف الاستفهام المعلِّق هو الهمزة باتّفاق النحويين ، وكذا (هل) ، عَلَى خلاف فيها كما ذكر الرضى .

وأَمَّا إذا كان التعليق باسم الاستفهام فإنَّه لَا يخلو حالُ اسم الاستفهام من أَنْ يكون مبتدأً أَو خبراً فى الأَصل ، أَو مضافاً إليه المبتدأُ أَو مضافاً

---

(١) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم .

(٢) الآية ١١٥ من سورة المؤمنين .

(٣) الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .

إليه الخبر ، أو يكون فضلة : حالًا ، أو مفعولًا مطلقاً ، أو مفعولًا به ، أو مفعولًا فيه ، أو غير ذلك من أنواع الفَضَلات .

وإليك أمثلَةَ هذا عَلَى الترتيب :

١ – قال تعالى : « لنعلَم أَيُّ الحِزْبينِ أَحْصَى[1] » . علِّق الفعل لأَنَّ مفعوله الأول اسم استفهام .

٢ – علمت أَبو مَنْ زيد . علِّق الفعل لأَنَّ مفعوله الأَوّل مضاف إلى اسم استفهام .

٣ – علمت متى السَّفرُ .علِّق الفعل لأَنَّ مفعوله الثانى اسم استفهام.

٤ – علمت صبيحةَ أَيِّ يومٍ السَّفَرُ . علِّق الفعل لأَنَّ مفعولَه الثانى مضاف إلَى اسم استفهام .

٥ – علمت كيف أَقبل عليٌّ . علِّق الفعل لأَنَّ الجملة بعده اشتملت علَى حال واجبه التصدير .

٦ – قال تعالَى : « وَسَيَعْلَمُ الَّذينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُون[2] » . علِّق الفعل لأَنَّ الجملة بعده اشتملت عَلَى مفعولٍ مطلق واجبِ التصدير .

٧ – علمت أَيَّ الغُلامين ضَربت . علِّق الفعل لأَنَّ الجملة بعده اشتملت عَلَى مفعول به واجبِ التصدير .

٨ – علمت أَين تذهبون . علِّق الفعل لأَنَّ الجملة بعده اشتملت علَى ظَرْفٍ واجب التصدير .

هذا كله إذا كان التعليق عن المفعولين معاً . وقد يكون التعليق عن المفعول الثانى فقط ، وذلك إذا وقعت أَداة التعليق بعد استيفاءِ هذه الأَفعال مفعولَها الأَول ونَصبِهِ ، مثاله قولك : علمت زيداً أَبو من هو . ففى هذا يجوز نصب زيد ، وهو الأَجود لأَنَّه غير مستفهَم به وَلَا مضاف إلَى

(١) الآية ١٢ من سورة الكهف . (٢) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

مستفهم به ؛ ويجوز رفعه لأنَّه المستفهم عنه فى المعنى .

وهذا شبيه بقولهم : إنَّ أحداً لا يقول ذلك ؛ فإن « أحداً » لايستعمل إلَّا بعد نفى ، وهنا وقع قبل النَّفى ، بل ورد بعد إثبات مؤكَّد ، لكن لما كان هو والضمير المرفوع بالقول شيئاً واحداً فى المعنى نُزِّل منزلة الواقع بعد النَّفى(١) .

وليس من قبيل هذا : أرأيت زيداً أبو من هو ؟ فإنَّ هذا بمعنى أَخْبِرْنِى عن زيد ، فزيد فيه منصوب بنزع الخافض وجوباً والجملة بعده مستانفة(٢) لاتعليق فيها ، أو هى بدل كلّ بتقدير مضاف أى شأن زيد ، أو هى بدل اشتمال بدون تقدير . فإنْ وقع فى نحو هذا التعبير الكافُ أو متصرِّفاتُها بعد التَّاء كانت حرف خطاب ، نحو أَرأَيتَكَ ، أَرأَيتَكِ ، أَرأَيتَكما ، أَرأَيتَكنَّ .

قال الشهاب فى حواشى البيضاوى : استعمال أرأيت بمعنى أَخْبِرْنِى مجاز ، ووجه المجاز أنَّه لما كان العلم بالشىء وإبصارُه سبباً للإخبار عنه استعُمل رأى بمعنى علم وأبصر فى الإخبار ، والهمزة التى للاستفهام عن الرّؤية فى طلب الإخبار لاشتراكهما فى مطلق الطلب . ففيه مجازان .

* * *

وهنا أمران متعلِّقان بما سبق من القول :

١ — نَبَّه الرّضىُّ عَلَى أنَّ أداة الاستفهام الواقعة بعد عَلِم ليست دالة عَلَى استفهام المتكلم ، بل هى لمجرد الاستفهام ، وذلك لما يترتب عَلى إفادتها لاستفهام المتكلِّم من التناقض فى نحو قولك : علمت أيُّهم قام ، إذْ يقتضى أن تكون عالماً بنسبة القيام إلَى القائم المعيَّن بمقتضى قولك

(١) يس على التصريح ١ : ٢٥٥ .
(٢) الصبان ٢ : ٣٢ .

«علمت» ، وغير عالم بها بمقتضى استفهامك عنها .

والذى يدفع التناقض فى هذا التركيب ونحوه ، هو جعل أداة الاستفهام لمجرد الاستفهام . وعليه فكأنَّك قلت فى المثال السابق : علمت المشكوك فيه المستَفْهَم عنه .

والمتكلم كثيراً ما يَعْمِد إلَى إبهام الشىء عَلَى المخاطَب مع علمه بذلك المبهم لغرض له فى ذلك . ولعلّ أظهر مثال لذلك قوله تعالَى : «وإنَّا أَوْ إيَّاكُم لَعَلَى هُدًى أَوْ فى ضلالٍ مبين[1]» .

٢ – وأَمْر آخر يخصُّ التعليق .

ذهب بعضُ النحاة إلَى أَنَّ التعليق لَا يكون إلَّا فيما كان بمعنى العلم ، أَمَّا الظَّنّ ونحوه فلا يعلَّق . وهو مذهب ثعلبٍ والمبرد وابن كَيْسان . ورجَّحه الشَّلوبين .

وقد وجَّه إدريس ذلك بأَنَّ أداة التعليق فى الأَصل : حرف الاستفهام وحرف التأكيد . فأَمَّا التحقيق – يعنى التأكيد – فلا يكون بعد الظَّنّ لأَنَّه لَا يقتضيه . وأَمَّا الاستفهام فتردُّد ، والظَّنّ أيضاً تردُّد ، فلا يدخل عَلَى مثله .

المراجـــع :

سيبويه ٢ : ٦١ – ٦٤ ابن يعيش ٧ : ٧٧ – ٨٧ الرضى ٢ : ٢٥٧ – ٢٦٤
الشذور ٤٤١ – ٤٤٤ ابن عقيل ١ : ٣٦٧ – ٤٠٨ التصريح ١ : ٢٤٦ – ٢٦٤
يس على التصريح ١ : ٢٥٥ الأشمونى والصبان ٢ : ١٨ – ٣٣ الهمع ١ : ١٤٨ – ١٥٥ .

(١) الآية : ٢٤ من سورة سبأ . وانظر ما سبق فى ص ٥٢ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بَابُ الاشْتِغَال

الصورة الكاملة لأُسلوب الاشتغال : أَن يتقدَّم اسم ويتأَخر عنه فعل أَو شبهه ، اشتغل ذلك الفعلُ أَو شبهه بضمير الاسم السابق أَو بسببيِّه ، بحيث لو تفرَّغ ذلك الفعل أَو مناسبُه له لنصبَه لفظاً أَو محلا . نحو : زيداً أَكرمته أَو أَكرمت أَخاه ، وهذا علمته أَو علمت فَحواه .

ولهذا الاسم المشغول عنه أَحكام خمسة :

١ – وجوب النصب . ٢ – وجوب الرّفع .

٣ – رجحان النصب . ٤ – رجحان الرّفع .

٥ – جواز الوجهين عَلَى حدٍّ سواء .

فَأَمَّا الحالتان الرابعة والخامسة : فلم أَجد فيهما شيئاً يتعلَّق بالإِنشاء، فلسنا بحاجة إِلَى الخوض فيهما . لذلك سأَقصر الكلام عَلَى الأَحوال الثلاثة الأُولى ، لأَجلوَ ما فيها من مظاهر الإِنشاء .

(الحالة الأُولَى) : وهى حالة وجوب النصب .

من الأُمور التى يجب فيها نصب المشغول عنه أَن يأْتى بعدما يختص بالأَفعال كأَدوات التحضيض ، وأَدوات الاستفهام غير الهمزة ، وذلك لأَنَّ أَدوات الاستفهام ما عدا الهمزة تختص بالفعل إِذا كان فى حيِّزها . وأَمَّا الهمزة فلا تختصّ به ولو كان فى حيِّزها ، وذلك لأَنَّها أُمُّ الباب كما يقولون ، وهم يتوسّعون فى الأُمهات كما توسّعوا فى (أَنْ) من النواصب فَأَعملوها ظاهرة ومضمرة ، وذلك لأَنَّها أُمُّ الباب . وكما توسّعوا فى (كان) من النواسخ ، فَأَعملوها ظاهرةً ومقدَّرة ، وذلك لأَنَّها أُمُّ الباب .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وإنَّما كانت الهمزة أُمَّ الباب لدلالتها عَلَى الاستفهام بذاتها ، ودلالةُ غيرها عليه إنَّما هو بالتضمين أو التطفُّل .

وإنَّما لم تجعل (هل) أُمَّ الباب لأَنَّها لا تكون إلَّا لطلب التصديق ، وأَمَّا الهمزة فإنَّها تكون للتصديق والتصوُّر ، كما أَنَّ بقية الأَدوات لا تكون إلَّا لطلب التصوُّر .

ومثال ورود المشغول عنه بعد أَدوات التحضيض : هلَّا زيداً أَكرمته أَو ألَّا ، أَو لولا ، أَو لوما .

ومثال وروده بعد أَدوات الاستفهام : هل زيداً أَكرمته ، أَو مررت به ، أَو رأَيت غلامه ؟ متى زيداً رأَيته ؟ أَين زيداً لقيته ؟ كيف هذا الشَّرَّ حسمته ؟

فهذه الأَمثلةُ جميعها لا يجوز فيها رفع المشغول عنه عَلَى الابتداءِ عَلَى القول المعتمد ، الذى يمنع وقوعَ المبتدأ بعد أَدوات التحضيض والاستفهام .

وهذا لا ينافى رفعه عَلَى أَنَّه فاعلٌ أَو نائب فاعلٍ لفعل محذوف . وَعَلَى هذا الوجه حَمَلُوا قول النَّمر بن تَولب :

لا تجزعى إنْ منفسٌ أَهلكتُه وإذا هلكتُ فعند ذلِكِ فاجزعى

فى رواية رفع «منفس» ، أَى إنْ هلك منفسٌ .

(الحالة الثانية) : وهى حالة وجوب الرّفع . وما يتعلَّق بالأَساليب الإنشائية منها صورتان :

الصورة الأُولَى : أَن يقع الاسم المشغول عنه بعد (ليتما) المفيدةِ للتمنِّى نحو قولك : ليتما بشرٌ زرته . فلا يجوز نصب «بشر» على أَنَّه مفعول لفعل محذوف يفسِّره المذكور ، لأَنَّ ليتما لا يليها فعل ، كما سبق القول فى باب إنَّ وأَخواتها .

وهذا لا ينافى أَنَّه يجوز نصبه على أَنَّه اسمٌ لليتما ، لأَنَّ اتّصال ما الزائدة بليت لا يمنعها من العمل ، كما تقدم[١] .

والصورة الثانية : أَن يقع المشغول بعد شيءٍ لا يعمل ما بعده فيما قبله ومن ذلك أَدوات الاستفهام ، وليت ، وأَلَا التى للتمنى ، وأَدوات العرض والتحضيض ، للزومِها جميعاً للصدارة ، كقولك : زيد أَضربته ؟ أَو هل ضربته ؟ أَو أَين لقيته ؟ أَو متى لقيته ؟ وزيد أَلَا رجل يعينه ؟ فزيد فى جميع هذه الأَمثلة ونحوها واجبٌ رفعُه عَلَى الابتداءِ ، وَلَا يجوز نصبُه بفعل يفسّره المذكور ، لأَنَّ الفعل المشغولَ جاءَ بعد أَداةٍ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسِّر محذوفاً .

ومن ذلك أَيضاً الاسمُ الذى بعده فعلُ التعجُّب ، لأَنَّه لا يُتَصَرَّف فى معموله بالتقديم عليه ، نحو : زيدٌ ما أَحسنه ، أَو أَحسن به .

(الحالة الثالثة) : حالة رجحان النصب ، وما يتعلَّق بالأَساليب الإنشائية منها صورتان :

الصورة الأُولَى : أَن يقع المشغول عنه بعد همزة الاستفهام نحو : أَزيداً أَكرمته ؟

فإِنَّ همزة الاستفهام ، وإِنْ جاز دخولها عَلَى الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، دخولُها عَلَى الفعلية أَكثر .

الصورة الثانية : أَن يقع المشغول عنه قبل فعلِ طلب ، كالأَمر والنَّهى والدعاءِ ونحو ذلك ، كقولك : زيداً أَكرمْه ، أَو لَا تُهنه ، أَو يرحمه الله .

وإِنَّما رجح نصب المشغول عنه فى هذه الصورة لأَننا لو رفعناه عَلَى

---

(١) انظر ص ٥٧ — ٥٨ .

الابتداء كان خبره فعل الطلب ، ووقوع الجملة الطلبية خبراً مختلَفٌ فيه ، وَعَلى جوازه فهو قليل .

المراجـــع :

سيبويه ١ : ٤١ – ٤٣ ، ٤٦ – ٥٥ ، ٦٠ ، ٦٤ – ٧٥ ابن يعيش ٢ : ٣٠ – ٣٩ الرضى ١ : ١٤٨ – ١٦١ الشذور ٢٥٥ – ٢٥٧ ، ٥١٦ – ٥٢٠ ابن عقيل ١ : ٤٥٦ – ٤٦٩ التصريح ١ : ٢٦٩ – ٣٠٨ الأشمونى والصبان ٢ : ٧٢ – ٧٤ الهمع ٢ : ١١١ – ١١٥ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١١

المفعول المطلق

حدُّ المفعول المطلق أنَّه الاسم الذى يؤكِّد عامله ، أو يبيِّن نوعَه أو عدده ، وليس خبراً ولا حالًا . وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً .

والمصدر : اسمٌ للحدث الذى يُحدثه الفاعل . وهو نوعان : مبهم ، ومختص .

فالمبهم : ما لا يدلُّ عَلَى معنًى زائد عَلَى معنى فعله ، نحو قولك : ضربت ضرباً . وهذا المبهم هو الذى يسمَّى فى باب المفعول المطلق مصدراً مؤكِّداً . ولهذا النوع أحكامٌ كثيرة : منها أنَّه لا يجوز حذف عامله ، لأنَّه لا يحذف المؤكَّد ويبقى مؤكِّده . ولا يعترض بمثل قولهم : ضرباً زيداً ، دالاً عَلَى الطلب ؛ لأنَّ المصدر فيه ليس من قبيل المؤكِّد ، بل من قبيل النائب عن فعله ، بدليل أنَّه لا يجوز الجمع بينه وبين فعله ، ولو كان مؤكِّداً لجاز الجمع بينه وبينه ، بل لوجب . ومنها : أنَّه لايثنى ولا يجمع .

وقد ينوب عنه مرادفه كفرحت جذلًا ، أو اسمٌ مشارك له فى مادَّته وحروفه ، وهو ثلاثة : اسم مصدر نحو : اغتسل غُسْلًا ، واسم عَينٍ نحو : «والله أنبتكم من الأرض نباتاً[1]» ، ومصدر لفعلٍ آخر نحو : « وتَبَتَّلْ إليه تَبْتِيلًا[2]» .

والمختص : ما دل على معنى زائد على فعله ، وهو نوعان : مبين للنوع ، ومبين للعدد .

---

(١) الآية ١٧ من سورة نوح .

(٢) الآية ٨ من سورة المزمل .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فالأول نحو قولك : أكرمت زيداً إكراماً جميلًا ؛ والثانى نحو قولك : ضربته ضربة أو ضربتين ، أو ضَرَبَاتٍ .

وقد ينوب عن النوع الأول غيرُهُ مِمَّا له علاقةٌ به : كالآلة نحو : اضرب المذنب سوطاً أو عصا ، وككلٍّ وبعضٍ المضافين إلى المصدر ، نحو : « فلا تَمِيلُوا كلَّ الميل[1] » ، « ولو تَقَوَّلَ علينا بَعْضَ الأقاويل[2] » أو لفظٍ دالٍّ على نوع منه كَقَعَد القُرْفُصاء ، ورجع القَهقَرى ، أو صفة المصدر نحو : « اعملُوا صالحاً[3] » .

وقد عدّ الأشمونىّ أربعة عشر شيئاً ينوب كلُّها عن هذا المصدر المبيِّن للنوع .

وتقول فى المبيِّن للعدد : اضربْه مرّة أو مرّتين ، أو مرّات .

وننتقل بعد هذا التمهيد إلَى الغرض الخاصِّ بنا ، وهو بيان مظاهر الإنشاء فى المفعول المطلق .

والمَنْفذ الذى ننفُذ منه إلَى المقصود ، هو أنَّ عامل المفعول المطلق غير المؤكِّد يُحذف إمَّا جوازاً ، وإمَّا وجوباً . وفى كلتا الحالتين لا بدّ من قرينةٍ لفظية أو معنوية .

ومثال الحذف الجائز والقرينةُ لفظية قولك : سريعاً ، فى جواب من قال : أىّ سير سرته ؟ ومثال الحذف الجائز والقرينةُ معنوية قولك للقادم من الحجّ : حَجًّا مبروراً .

أمَّا الحذف الواجب فضابطُه أن يقع المصدر بدلًا من فعله ، سواءٌ أكان له فعلٌ مستعمَل من لفظه أم لم يكنْ له فعل مستعمل . فمثال الأول : سقياً ، ورعياً ، وحمداً ، مقصوداً بها الدُّعاءُ . فهذه المصادر الثلاثةُ عاملها

---

(١) الآية من سورة النساء . (٢) الآية ٤٤ من سورة الحاقة .
(٣) الآية ٥١ من سورة المؤمنين والآية ١١ من سورة سبأ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

محذوفٌ وجوباً ، ولها فعل من لفظها هو سقَى ، ورعَى ، وحَمِدَ . ومثال الثانى قولهم : دَغْراً ، بمعنى نتناً ، وَبَلْهَ بمعنى تركا[١] . ودغراً وَبَلْهَ مصدرانِ حذف عاملهما وجوباً ولا فعل لهما من لفظهما ، بل لهما فعل من معناهما ، وهو نَتَنَ للأوّل ، واتركْ للثانى .

وهذا النوع الأخير الآتى بدلًا من فعله ، أعنى المحذوفَ عاملُه وجوباً ، تارةً يُراد به الإخبار ، وتارةً يراد به الإنشاء :

ا ــ أمَّا ما يراد به الإخبار فهو عَلَى ضربين : سماعىٌّ يقتصر فيه عَلَى ما ورد ، نحو قولهم : لا أفعل ذلك ولا كرامةً ، وأفعل ذلك وكرامةً. وقياسىٌّ وهو أنواع : منه ما ذكر لتفصيلِ عاقبةِ ما قَبْلَه ، نحو قوله تعالَى : « فَشُدُّوا الوَثَاق فإمَّا مَنًّا بَعْدُ وإمَّا فِدَاءً[٢] » . ومنه المكرَّر والمحصور النائبان عن فعل مسنَد لاسمِ عين ، نحو : أنت سيرًا سيرًا ، وما أنت إلَّا سيرًا .

ب ــ وأمَّا ما يُراد به الإنشاءُ ــ وهو ما يعنينا ــ فإنَّه يأتى عَلَى خمسة أضرب :

١ ــ ما يراد به الأمْر ، نحو قولك : ضرباً زيداً ، بمعنى اضربْه . ومنه قوله[٣] :

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمورِهِمْ فَنَدْلًا زُرَيقُ المالُ نَدلَ الثَّعَالِبِ[٤]

و« نَدلًا » بمعنى انْدُلْ ، أى اخطَفْ .

---

(١) يشترط فى « بله » المصدرية أن تكون مضافة . فإذا ورد ما بعدها منصوبا كانت اسم فعل أمر . ولها استعمال ثالث حين يرفع ما بعدها ، فتكون اسم استفهام بمنزلة كيف ، نحو قولك : بله زيد ؟ أى كيف زيد . وهى حينئذ خبر مقدم مبنى على الفتح . وما بعدها مبتدأ مؤخر. الصبان ٢ : ١٢١ (٢) الآية من سورة محمد .

(٣) هو أعشى همدان يهجو بعض اللصوص ، وقيل جرير ، وقيل الأحوص . العينى ٣ : ٤٦ ــ ٤٩ . (٤) زريق : قبيلة .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والمصدر فى هذين المثالين منصوبٌ بفعل حُذف وجوباً لنيابة المصدر عنه فى الدلالة .

٢ — ما يراد به أمر أو نهى ، نحو قولك : شكرًا لَا كُفْرًا ، وقياماً لَا قعُودًا . أى اشكر النِّعْمَة وَلَا تكفُر بها ، وَقُمْ وَلَا تَقْعُد .

٣ — ما يراد به الدُّعاءُ ، وهو كثير . ومنه قولهم : سَقْيًا لك ، أى سقاك الله . وكذا قولهم : سُحْقًا ، وَبُعْدًا ، وَتَبًّا ، وَبُؤْسًا ، وَجَدْعًا ، فى الدُّعاءِ عَلَى بغيض . فهذه المصادر كلُّها منصوبة بفعلٍ محذوفٍ قُصد به الدُّعاءُ . ومصادر هذا الضَّرب لا تُضَاف إلَّا نادرًا فى قبيح الكلام ، وممَّا جاءَ منها مضافاً : بُعدَك وَسُحْقَك . وأنشد الكسائى :

إذا ما المَهَارى بلَّغتْنَا بلادَنا فَبُعْدَ المَهَارِى من حسيرٍ وَمُتْعَبِ

وقد جاءَ بعضها مرفوعاً فى الشعر عَلَى قلة ، قال أبو زُبيدٍ الطَّائى يصف أسدًا :

أقام وأقوى ذاتَ يوم وَخَيبةٌ لأَوَّل مَن يَلقى وَشَرٌّ مُيَسَّرُ

هذا كلُّه إذا كان لمصادر هذا الضَّرب الدُّعائى فعلٌ من لفظها .

وأمَّا إذا لم يكن لها فعلٌ من لفظها نحو : ويحاً له ، بمعنى رحمةً له ، وَوَيْلًا له ! وَوَيْباً ! بمعنى عذاباً ، فَإِنَّها تُنصبُ بفعلٍ محذوف وجوباًمقدَّر من معنى المصدر . وَلَا يقوَى النَّصبُ فى هذا النَّوع الذى لَا فعلَ له من لفظه قوّةَ ما قبله ، أى ما له فعلٌ من لفظه ، لذلك كثر فيه الرفع ، تقول : ويل له ، وَوَيْبٌ ، وَوَيْحٌ .

أَمَّا إذا أُضيفت هذه المصادر كأَنْ قلت : وَيْحَك ، وَيْلَك ، وَيْبَك ، فإنَّه يجب نصبهاوَ لَا يجوز رفعُها ،لأَنَّها لو رفعت لكانت مبتدآتٍ لَاخبرلها .

وأَمَّا المعرَّف بـأَلْ فالرفع فيه أَحسنُ من النَّصب ، لأَنَّه صار معرفةً فَقَوىَ فيه الابتداءُ ، نحو : الويلُ له ، والخيبةُ له .

٤ ــ ما يراد به القَسم ، كقولهم : عَمْرَك الله ، وَقَعِدْكَ الله[١] ، وَقَعِيدَك الله. وهو ضربان :

١ ــ الضرب الأول : القَسم المقصود به السؤال ، وأكثر ما يستعملان فيه ، ويكون جوابهما حينئذٍ مافيه من الطَّلب ، كالأمر والنَّهى . ومنه قوله :

قعِيدَكِ أَنْ لَا تُسْمِعِينى مَلَامَةً وَلَا تَنْكَئِى قَرْحَ الفؤادِ فَيِيجَعا[٢]

وأن فى هذا البيت زائدة . وقال :

أَيُّها المنكِح الثُّرَيَّا سُهيلًا عمْرَك اللهَ كيفَ يلتقيانِ[٣]

٢ ــ والضرب الثانى : القَسَم الذى لا سؤال فيه ، وهو ما ذكره الجوهرى من قولهم : قِعْدك لا آتيك ، وكذا قَعِيدَك ؛ وَقِعْدَك الله لا آتيك وكذا قَعِيدك ؛ وعمرَ اللهِ ما فعلتُ كذا ، وَعَمْرَكَ الله ما فعلته .

ومعنى القسم فى قولهم : عَمْرَ اللهِ ، أحلف ببقاءِ الله ودوامه ، وفى قولهم عمرَك الله : أحلف بتعميرك الله ، أى بإقرارك له بالبقاءِ .

ومعناه فى قولهم : قَعِدْكَ لَا آتيك : أحلفُ بصاحبك الذى هو صاحبُ كلِّ نجوى . وفى قولهم : قعدك الله : أُقسم بمراقبتك الله.

على أنَّ الجوهرى ذكر أيضاً أنَّ عَمرَك الله ، يأْتى فى غير القسم أيضاً . وحمل على ذلك قوله :

* عَمرك الله كيفَ يلتقيانِ *

وقال : المعنى سألتُ الله أن يطيلَ عمرك . فحمَله على معنى الدُّعاءِ لَا على معنى القسم .

٥ ــ ما يراد به التَّوبيخ ، كقولك : أَتوانياً وقد جدَّ قُرناؤك ؟ ممَّا هو مسبوق بالهمزة . وقد يكون بدونها كقوله :

(١) هو بكسر القاف وفتحها ، كما فى الخزانة ١ : ٢٣٥ .
(٢) لمتمم من نويرة فى المفضليات والخزانة ١ : ٢٣٥ .
(٣) لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ٤٩٥ والخزانة ١ : ٢٣٩ .

اذلاً إذا شَبَّ العِدَى نارَ حربهمْ وَزَهْوًا إذا ما يَجْنَحُون إلَى السَّلْمِ

وقوله :

خُمُولًا وإهْمَالًا وغيرُك مولعٌ بتثبيتِ أسباب السِّيادة والمجدِ

والأكثر فى التَّوبيخ أنْ يكون للمخاطب ، وقد يكون للمتكلِّم ، كقول عامر بن الطُّفيل فى توبيخ نفسه : «أَغُدَّةً كغُدَّة البعير ، وموتًا فى بيتِ سَلُوليّة ! » .

المراجـــع :

سيبويه ١ : ١٥٧ – ١٧١ ، ١٧٤ – ١٧٧ ابن يعيش ١ : ١٠٩ – ١٢٤ الرضى ١ : ١٠٢ – ١١١ الشذور ٢٦٩ – ٢٨١ ابن عقيل ١ : ٤٩٠ – ٥٠٣ التصريح ١ : ٣٢٣ – ٣٣٤ الأشمونى ٢ : ١٠٩ – ١٢٢ الهمع ١ : ١٨٦ – ١٩٤ الصحاح واللسان وتاج العروس فى مادتى (قعد ، عمر) .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٢

المفعول معه

المفعول معه هو الاسم المنصوب التالي لواوٍ معيَّة مسبوقة بفعل أو شبهه .

والاسم الواقع بعد الواو باعتبار العطف والنصب على المفعول معه على خمسة أقسام :

١ ـ ما يجب نصبه على أنَّه مفعول معه .

٢ ـ ما يجب عطفه ولا يجوز نصبه على أنَّه مفعول معه .

٣ ـ ما يختار فيه النصب على أنه مفعول معه ، مع جواز العطف .

٤ ـ ما يختار فيه العطف ، مع جواز النصب على أنه مفعول معه .

٥ ـ ما يمتنع فيه الأمران ، لانتفاء المشاركة وانتفاء المعية .

ولكلٍّ قسم من هذه الأقسام أحكامُه وموجباته ، والذى نخصُّه بالقول هنا هو القسم الأول والقسم الرابع ، حيث إنَّ من أكثر أحوالهما أن يقعا بعد استفهام ، وهو متعلِّق بموضوعنا .

القسم الأول : وهو ما يجب نصبه على أنَّه مفعول معه ، وضابطه أن يتقدَّمَ على الاسم التَّالى لواو المعية جملةٌ فعلية أو اسمية متضمِّنة معنى الفعل ، وقبلَ واو المعية ضميرٌ متّصل هو ضمير جرّ مسبوق بحرف جر أو مضاف ، ولم يؤكَّد ضمير الرّفع المتصل بضمير منفصل أو يُفْصل بفاصلٍ ما ، ولم يؤكد ضمير الجر بضمير منفصل أو يُعَدْ بعده الجارّ .

مثاله مع ضمير الرفع المتصل : ما صنعت وزيداً ، أو وإيّاه ؟

ومع ضمير الجر المسبوق بالحرف : مالك وزيداً ؟

ومع ضمير الجر المسبوق بالمضاف : كيف حالك وعمراً ؟

فالاسم التالى لواو المعية فى الأمثلة السابقة وفى كلِّ ما شاكلها ، يجب نصبه على أنَّه مفعول معه ، وقد تقدَّمه جملة تضمنت معنى الاستفهام . والناصب له فى المثال الأول الفعلُ قبله ، وفى الثانى والثالث فعل محذوف مدلول عليه بمالَكَ ؟ وكيف محذوفة ، والتقدير : ما يكون لك وزيداً ؟ وكيف يكون حالُك وزيداً ؟ أو بمصدرٍ لابَس منويًا . فالتقدير : مالك وملابستك زيداً . وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه ، لكن الثانى يخرج إلى كونه مفعولابه .

وإنما وجب النصب فى هذا القسم جرياً على القاعدة النحوية المقرّرة التى تمنع العطف على ضمير الرفع المتصل إلا بعد الفاصل ، وعلى ضمير الجر المتَّصل إلا بعد إعادة الجار .

ويجب نصبه أيضاً إن امتنع العطفُ لمانع معنوىّ ، نحو : سرتُ والنِّيل ، ومشى اللصُّ والحائط . ولكن هذا الضرب لايعنينا .

(القسم الرابع) : وهو مايختار فيه العطف مع جواز النصب على أنه مفعول معه .

وضابطه : أن يتقدَّم على الاسم التالى لواو المعية جملةٌ متضمِّنة معنى الفعل ، وقبل واو المصاحبة اسمٌ ظاهر أوضمير رفع منفصل ، نحو : ماشأنُ عبدِ الله وزيدٍ ؟ وما أنت وزيدٌ ؟ كيف أنت والهواءُ ؟

فالأحسن جرُّ زيد فى المثال الأول ، ورفعُ مابعد الواو فى الثانى والثالث لإمكان العطف فيهما ؛ وهو الأصل . ويجوز فيه النصب مفعولا معه ، ومَنَعه بعضُ المتأخرين كابن الحاجب ، ورُدَّ بالسماع ، ومنه قولهم : كيف أنت وقصعةً من ثريد ؟ وقوله :

ماأنت والسَّيرَ فى مَتْلَفٍ يبرِّح بالذكر الضَّابطِ[1]

(١) لأسامة بن الحارث الهذ . ديوان الهذليين ٢ : ١٩٥ . ويروى : « ما أنا والسير » .

قال سيبويه : أى كيف تكون وقَصعةً من ثريد ، لأَنَّ كنت وكان يقعان هنا كثيراً.

قال الفارسى وغيره : وكانَ هذه المضمرة تامّةٌ ، لأَنَّ الناقصة لاتعمل هنا ، فكيف حالٌ دون ما (١) . واختاره الشَّلوبين .

وقال أَبو حيان : الصحيح أَنَّها الناقصة ، وأَنَّها تعمل هنا ، فكيف خبرها ، وكذا «ما».

وعلى كلا التقديرين يكون الضمير «أَنت» هو الضمير المستتر فى الكون انفصل بعد حذف فعلِ الكون.

المراجـــع :

سيبويه ١ : ١٥٠ – ١٥٦ ابن يعيش ٢ : ٤٨ – ٥٢ الرضى ١ : ١٧٧ – ١٨١ الإنصاف ١٥٥ – ١٥٨ الشذور ٢٨٣ – ٢٩١ ابن عقيل ١ : ٥١٩ – ٥٢٤ التصريح ١ : ٣٤٢ – ٣٤٦ الأشمونى والصبان ٢ : ١٣٥ – ١٤١ الهمع ١ : ٢١٩ – ٢٢٢ .

(١) «ما» أى التى فى الشاهد «ما أنت» . وقال يس ١ : ٣٤٣ إنها مفعول مطلق .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٣

الحَـالُ

الحال وصفٌ صريح أو مؤوّل فضلة دالٌّ على هيئةِ صاحبه ، منصوب نصبا لازما .

وما يخص الإنشاءِ فى هذا الباب ذو شِقّين : شِقٌّ يتعلق بعامل الحال ، وشقٌّ يتعلق بالحال نفسها .

١ ـ ما يتعلق بعامل الحال :

كما يكون عامل الحال خبريا نحو قولك : أَقبلَ زيد راكبا ، وعلىٌّ منطلق مسرعا ، يكون كذلك عاملاً إنشائيا ، سواء أكان الإنشاءُ طلبيا أم غير طلبى .

فالطلبى نحو قولك : سِرْ متَّئدا ، لاتمشِ مسرعا ، نَزَالِ مكافحا ، ليت هندًا مقيمةً عندنا ، لعلَّك جالساً عندنا ، يا ربَّنا منعِمًا . فما كان من هذه العوامل الطلبية مضمَّنا معنى الفعل دون حروفه لايصح تقدُّم الحال عليه ، ومنه : ليت ، ولعل ، والاستفهامُ المقصود به التعظيم ، كقول الأعشى :

بانت لتَحزُننا عَفاره يا جَارتَا ما أَنتِ جاره

وغير الطلبى نحو قولك : ماأَروع زيداً فارساً ، ونعم عمرٌو قائداً ، وبعتك الضيعةَ مثمرةً .

٢ ـ مايتعلق بالحال نفسها :

تكون الحال مفردة ، وتكون جملةً أوشبه جملة .

والحال المفردة منها ماهو متضمِّن معنى إنشائيًّا ، نحو كيف خرج زيدٌ ؟ وما ليس متضمنا معنى إنشائيًّا ، وهو كثير .

أما الحال الجملة فهى موضع عنايتنا فى هذا الباب .

ويشترط فى الجملة الواقعة حالا شروط أربعة :

الأول : أن تكون مشتملةً على رابطٍ يربطها بصاحب الحال . والرابط إمَّا الواو ، وإمّا الضمير ، وإمّا هما معا ، على ماهو مفصَّل فى موضعه .

الثانى : ألَّا تكون مصدَّرة بعلَم استقبال ، كالسين ، وسوف ، ولن ، وأدوات الشرط .

الثالث : ألَّا تكون جملةً تعجُّبية ، حتى مع القول بخبريتها .

الرابع : ألا تكون جملةً إنشائية . وفى هذا نسوق البحث . فالحال تشبه الخبر وتشبه النعت . تشبه الخبر فى كونه محكوماً به . وتشبه النعت فى كونه قيداً مخصِّصا . لكن شبهها بالنَّعت أقوى ، ولذلك منعوا أن تقع الحال جملةً إنشائية كما منعوا النعت بالجملة الإنشائية ، كما سيأتى القول فى بابه .

أما وجه منع وقوع الجملة الإنشائية حالًا ، فهو أنَّ الغرض من الحال هو تقييد وقوع مضمونِ عاملها بوقتِ مضمونها هى . والنحويون يقولون : الحال قيدٌ فى عاملها وصفٌ لصاحبها . فقولك : جاء زيد راكبا ، يكون فيه المجيءُ الذى هو مضمون العامل ، واقعاً وقت الركوب الذى هو مضمون الحال ، ومن ثَمَّ قيل : إن الحال يشبه الظرف معنى .

ولاريب أنَّ الجملة الإنشائية سواء أكانت طلبية ، أم إيقاعية كبعت واشتريت ، لاتفى بهذا الغرض إلَّا مع التأويل ، وذلك :

١ ـ لأنَّ المتكلم ، فى الطلبية ، ليس على يقينٍ من حصول مضمونها ، فكيف يمكنه أن يخصِّص مضمون العامل بوقتِ حصول هذا المضمون غير المتيقَّن ، أى مضمون الجملة الحالية الطلبية ؛ إذ التخصيص والتقييد لايكونانِ إلَّا بما هو معلومٌ مضمونُه . وأعنى بالمضمون

المجهولِ فى الجملة الطلبية — المعنى المصدرىَّ لها ، وهو مايدلُّ عليه الفعل بجوهره ومادته ، وهو المنظور إليه ، وأما طلب الفعل فإنه مدلولٌ للصيغة العارضة .

٢ — ولأَنَّ المتكلم فى الإيقاعية نحو : بعت ، وطَلَّقت ، مرادًا بهما إنشاءُ البيع والطلاق ، لاينظُر إلى وقتٍ يحصُل فيه مضمونها ، بل مقصودُه مجرَّدُ إيقاع مضمونها ، بقطع النَّظَر عن الوقت الذى يقع فيه ، ولذلك لايتأَتى التقييد بها .

وكون الجمل الإيقاعية لادلالَة لها على الزمن منظورٌ فيه إلى الدلالة اللفظية ، وهى المعتبرة فى علم النحو . وهذا لايعارض أَنها تدلُّ عليه عليه دلالةً عقلية ، لأَنه يُعلم بطريق العقل أَن وقت التلفظ بوقتِ الإيقاعِ وقتٌ لوقوع مضمونه .

وكون الحال لاتقع جملة إنشائية ، هو ماعليه جمهور النحاة .

١ — وأَجاز الفراءُ وقوعَ جملةِ الأَمر حالا ، مستدلاً بقول أَبى الدرداء : « وجدتُ الناسَ اخبُرْ تَقْلَه » . ولاعبرةَ بهذا المذهب ؛ لأَنَّ الكلام فيه محمولٌ على تقدير القول .

٢ — وأَجاز الأَمين المحَلِّىُّ فى كتابه المفتاح[1] ، وقوعَ جملة النَّهى حالا ، مستدلاً بقول الشاعر [2] :

اطلبْ ولاتضجَرَ من مَطلبٍ فآفة الطَّالبِ أَن يَضْجرا [3]

ولاعبرةَ به أَيضاً . والصواب أَن الواوَ عاطفةٌ مفيدة للمعية ، عطفت مصدراً مؤوّلا على مصدر متوهَّم من الأَمر السابق ، أَى ليكن

---

(١) التصريح ١ : ٣٨٩ .

(٢) ذكر العينى ٣ : ٢١٧ أنه بعض المحدثين ، وكذا ذكر صاحب التصريح ، كما سيأتى .

(٣) بعده كما فى العينى والتصريح :

أما ترى الحبل بتكراره فى الصخرة الصماء قد أثرا

منك طلبٌ وعدم ضجر ، ففتحةُ الفعل فتحة إعراب . أو الواو عاطفةٌ لجملةٍ نهى على جملة أمر ، والفعل مبنىٌّ على الفتح بتقدير نون التوكيد الخفيفة بعده ، التى حذفت للضرورة .

على أن هذا الشاهد الذى ساقه ، ذكر صاحب التصريح أنّه من أشعار المولّدين .

٣ـ وذكر ابن الشجرى فى أماليه أنَّ جملة الدعاءِ وقعَتْ حالا فى قوله تعالى : «والملائكةُ يَدخُلونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كلِّ بابٍ . سلامٌ عليكم بماصَبَرتُم[1]» . وهذا بتقدير القول ، أى يقولون : سلام عليكم .

المراجـــع :

سيبويه ١ : ١٨٦ – ٢٠١ ، ٢٤٧ – ٢٤٨ الإنصاف ١٦٠ – ١٦٤ ابن يعيش ٢ : ٥٥ – ٦٩ الرضى ١ : ١٨٣ الشذور ٢٩٥ – ٣٠٣ ابن عقيل ١ : ٥٤٩ – ٥٧٩ التصريح ١ : ٣٨١ – ٣٨٥ ، ٣٨٨ – ٣٩٣ الأشمونى والصبان ٢ : ١٨٦ – ١٨٧ الهمع ١ : ٢٤٦ أمالى ابن الشجرى ٢ : ١٥٠ .

(١) الآية ٢٣ ، ٢٤ من سورة الرعد .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٤

الإضـافـة

يرى الباحثُ بعضَ كلمات ملازمة للإضافة إلى الجمل ، وهى ضربان :

ا ـ ظروف معيَّنة ، وهى : ١ ـ حيث ٢ ـ إذْ ٣ ـ إذا .

ب ـ كلمتان مشبَّهتان بالظُّروف ، وهى : ١ ـ آية ٢ ـ ذُو .

ا ـ الظروف الملازمة للإضافة إلى الجمل :

١ ـ حيث ، تأْتى للزَّمان وللمكان ، ويجب إضافتها إلى جملة سواءٌ أكانت فعلية أم اسمية ، وإن كانت إضافتها إلى الفعلية أكثر .

فالاسميَّة نحو : جلست حيث زيدٌ جالس ، والفعلية نحو : جلستُ حيث جلستَ ، «الله أعلم حيث يجعل رسالته[١]» .

وشذَّ إضافتها إلى المصدر ، كقوله .

ونطعنهم تحتَ الحُبا بعد ضربهمْ ببيض المواضى حيثُ لِلِّعمائِم[٢]

وإلى مفردٍ غيره كقوله :

* أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعا [٣] *

٢ ـ إذْ ، وهى ظرفٌ للزمان الماضى يجب إضافتُه إلى إحدى الجملتين ، غير أنه يشترط فى الاسمية ألَّا يكون عجزها فعلا ماضيا ،

---

(١) الآية ١٢٤ من الأنعام .

(٢) للفرزدق ، كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ١٣٣ نقلا عن العينى ٣ : ٣٨٧ .

(٣) بعده كما فى العينى ٣ : ٣٨٤ والسيوطى ١٣٤ :

* نجما يضىء كالشهاب لامعا *

وفى الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظا ، نحو : «إِذْ كُنتم قَليلًا (١) » أو معنًى نحو : «وإذ يرفَع إبراهيمُ القواعدَ (٢)» .

٣ـ إذا ، وهى ظرفٌ للاستقبال غالبا ، وقد تجىءُ للماضى نحو قوله تعالى : «وإذا رأَوا تجارة أَولهوًا انفضُّوا إليها (٣) » ، أو للحال كقوله تعالى : «واللَّيلِ إذَا يَغْشَى (٤)» .

ثم هى لاتضاف إلَّا إلى الجملة الفعلية ، على نقيض إذا الفُجائية (٥)

ب ـ ثم ننتقل إلى الأَسماء الشبيهة بالظروف :

١ ـ الكلمة الأُولى آية بمعنى علامة ، وقد التزم العربُ إضافتها إلى الجملة الفعلية ، مع ماالمصدرية أَو النافية ، أَو بدونهما ، كقوله (٦) :

* بآية تُقدِمون الخيلَ شُعثًا (٧) *

وقوله : * أَلِكْنى إلى سلمى بآيةِ أَومأَتْ (٨) *

ومثالها مع المصدرية :

أَلا أَبلغ لدَيْكَ بنى تميمٍ بآيةِ مايحبُّون الطعاما (٩)

ومع النافية :

---

(١) الآية ٨٦ من سورة الأعراف . (٢) الآية ١٢٧ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١١ من سورة الجمعة . (٤) الآية الأولى من سورة الليل .

(٥) إذا الفجائية حرف عند الأخفش وابن مالك ، وظرف مكان عند المبرد وابن عصفور ، وظرف زمان عند الزجاج والزمخشرى . وهى على الظرفية عاملها ما فى خبرها من معنى الفعل .

(٦) هوالأعشى ، كما فى الخزانة ٣ : ١٣٧ نقلا عن سيبويه . ولم أجد هذه النسبة فى سيبويه ١ : ٤٦٠ .

(٧) عجزه :

* كأن على سنابكها مداما *

(٨) عجزه ، كما فى الدرر اللوامع ٢ : ٦٣ :

* بكف خضيب تحت كفة مدرع *

المدرع : ثوب الجارية . والكفة بالضم : حاشية الثوب .

(٩) ليزيد بن عمرو بن الصعق ، كما فى سيبويه ١ : ٤٦٠ والخزانة ٣ : ١٣٨ .

* بآيةِ ما كانوا ضِعافاً ولاعُزْلا[1] *

وهى حين تضاف إلى الفعل المسبوق بما المصدرية تكون فى الواقع مضافة إلى المصدر المؤوّل ، ولذلك ذهب بعضُهم إلى أنها مضافة دائماً إلى مصدر مؤوّل سواء أكانت «ما» ملفوظا بها ، أم مقدّرة كما فى الشاهدين الأولين .

أما ابنُ جنّى فيرى أنها مضافةٌ إلى جملة فعلية ، وما وُجدت فيه ما التى تُعَدُّ عند بعضهم مصدرية فإنَّ «ما» هذه زائدةٌ لامصدرية . ويؤيده عدم تصريحهم بالمصدر أصلًا ، وبأنها قد تضاف إلى الجملة الاسمية ، كما جاء فى قوله :

* بآية الْخالُ منها عند بُرقُعِها[2] *

٢ ـ ذو فى قولهم : اذهبْ بذى تَسْلم[3] ، أى بذى سلامتك ، والمعنى بوقتٍ ذى سلامتك . ويقال أيضاً : اذهبا بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون ، واذهبْن بذى تَسلمْن ، بمثل هذا التقدير . وقيل إن«بذى تسلم» خبر فى معنى الدعاء ، أى والله يسلِّمك . فيكون هذا من الأساليب الإنشائية المنقولة عن الخبرية. وقيل : هى للقسم ، أى بحق سلامتك ، فتكون من الإنشاء غير الطلبى .

* * *

(١) لعمرو بن شأس الأسدى ، كما فى السيوطى ٢٨٢ . وصدره :

* ألكنى إلى قومى السلام رسالة *

(٢) همع الهوامع ٢ : ٥١ والدرر ٢ : ٦٤ واللسان (قضض ٩) . والبيت لمزاحم بن عمرو السلولى . وعجزه :

* وقول ركبتها قض حين تثنيها *

(٣) هذا إذا اعتبرت «ذو» بمعنى صاحب . وقيل «ذو» هذه موصولة ، وأعربت على لغة فيها ، فلا تكون الجملة بعدها مضافة إليها ، بل هى صلتها . والتقدير : تسلم فيه ، ثم حذف الجار ثم الضمير .

والذى أرمى إليه من ذكر هذه الظروف والأسماء هو أنَّه يجب فى الجملة التى تقع موقع المضاف إليه أن تكون جملة خبرية ، وذلك لأنَّ القصد من الإضافة هو التخصيص أو التعريف ، وكلاهما لايكون إلا بأمر محقَّق الوقوع ، ومضمون الجملة الإنشائية غير محقق الوقوع ، فلا تصلح لذلك .

* * *

وهناك كلمتان إنشائيتان ملازمتان للإضافة إلى المفرد ، إحداهما من الإنشاء الطلبى ، وهى أىّ الاستفهامية ، والأُخرى من الإنشاء غير الطلبى ، وهى كم الخبرية .

١ ـ أمَّا أىّ الاستفهامية فلها أحكام :

منها : أنَّها تضاف إلى النكرة مطلقاً ، كما تضاف إلى المعرفة الدالَّة على متعدّد ، نحو أىُّ الرجال أفضل ؟ أو المعرفة المفردة المقدَّر قبلها دالٌّ على متعدد ، نحو أىُّ زيدٍ أحسن ؟ أى أىُّ أجزائه ؟ وأىُّ الدينار دينارك ؟ أى أىّ أفراده ، أوالمعرفة المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو ، كقوله :

* أىِّى وأيُّكَ فارس الأحزاب (١) *

وقد تنقل من الاستفهام إلى إرادة الوصف دالَّةً على الكمال ، فتقع نعتاً بعد النكرة ، نحو أعجبت برجلٍ أىِّ رجل . وحالًا بعد المعرفة كقوله :

فأومأتُ إيماءً خفِيًّا لحبتِرٍ فللّهِ عينا حَبتر أيّما فَتى (٢)

ومن أحكامها : أنها لازمة للإضافة معنى ولفظاً كما فى الأمثلة السابقة ، أو معنى لالفظاً كقولك : أىُّ عندك ؟

---

(١) العينى ٣ : ٤٢٠٢ ولم يعرف قائله . وصدره : * فلئن لقيتك خاليين لتعلمن *

(٢) للراعى النميرى . كما فى الحماسة ١٥٠٢ بشرح المرزوقى ، والعينى ٣ : ٢٤٣ . وحبتر : ولد الراعى .

وأما كم الخبرية فهى لفظٌ يدلُّ على إنشاءِ التكثير ، وهو إنشاءٌ غير طلبيّ . ومميِّزها يكون جمعاً أومفرداً مجروراً بالإضافة ، أو مجرورا بمن مسنّرة فى قول الفراء والكوفيين ، ومن الأول قوله :

كم ملوكٍ بادَ ملكهمُ ونعيمٍ سوقةٍ بادوا[1]

ومن الثانى قوله :

وكم ليلةٍ قد بتُّها غيرَ آثمٍ بساجية الحِجْلين مُفْعَمة القُلْب[2]

وإفراد تمييزها المضاف أكثر وأفصح من جمعه ، وليس الجمع بشاذٍّ كما زعم بعضهم .

ويشترط لجرِّ مميِّزها أن يكون متَّصلا ؛ فإنْ فُصِل نصب حملًا على كم الاستفهامية ؛ فإن ذلك جائزٌ فيها فى السعة . وربّما جاء مجروراً مع الفصل بظرف أوجار ومجرور ، كما فى قوله :

كم ، دون مَيَّةَ ، موماةٍ يُهالُ لها إذا تَيمَّمَها الخِرِّيتُ ذو الجَلَدِ[3]

وقوله :

كم ، بجودٍ ، مقرفٍ نال العلا وكريم بُخْله قد وضَعَه[4]

وذهب الكوفيون إلى جوازه فى الاختيار لافى ضرورة الشعر فحسب.

فإن كان الفصْل بجملة ، أو بظرف وجارٍّ ومجرور معاً ، تعيَّن.

فمن الأول قول القُطاميّ :

كم نالنى منهم فضلًا على عُدُمٍ إذْ لاأكاد من الإقتار أجتملُ[5]

ومن الثانى قول زهير :

---

(١) العينى ٤ : ٤٩٥ ولم يعرف قائله .

(٢) العينى ٤ : ٤٩٦ ولم يعرف قائله . الساجية : الساكتة الصامتة . صمت حجلاها لامتلائها . مفعمة : مملوءة . والقلب بالضم : السوار .

(٣) نسب إلى ذى الرمة عند العينى ٤ : ٤٩٦ .

(٤) لأنس بن زنيم ، كما فى الخزانة ٣ : ١١٩ والعينى ٤ : ٤٩٣ .

(٥) العينى ٤ : ٤٩٤ والخزانة ٣ : ١١٩ .

نؤمٌّ سـناناً وكم دونه من الأَرض محدوباً غارُها(١)

ومن أَحكام كم الخبرية : أَنه يجوز حذف مميزها إذا دل عليه دليل، نحو : كم ملكتُ ! وكم صُمت !

ومن أَحكامها : أَنها تختص بالماضى ، كرُبَّ ، فلا يجوز : كم ضياعٍ لى سأَشتريها ، كما لايجوز : ربَّ ضياع لى سأَشتريها .

ومن أَحكامها :

١ ـ أَنَّ الكلام معها لايستدعى جواباً ، بخلافه مع الاستفهامية.

٢ ـ وأَن الاسم المبدل منها لايقترن بالهمزة ، بخلاف المبدل من الاستفهامية . فيقال فى الخبرية : كم عبيدٍ لى ، خمسون بل ستون ! وفى الاستفهامية : كم مالُكَ ، أَعشرون أَم ثلاثون؟

المراجـــع :

سيبويه ١ : ٣٩٧ – ٤٠١ ابن يعيش ٢ : ١٢٥ – ١٣٣ الرضى ٢ : ٩٦ – ٩٧ الشذور ٨٩ – ٩٢ ابن عقيل ٢ : ٣٦ – ٧٢ التصريح ١ : ١٣٥ – ١٣٦/ ٢ : ١٤ – ٤٢ الأشمونى والصبان ١ : ٢/١٦٧ : ٢٥٣ – ٢٥٥ ، ٢٦١ – ٢٦٢ الهمع ١ : ٩١ – ٩٣ ، ٢٠٤ – ٢٠٦ ، ٢/٢١٢ : ٥١ .

(١) الغار : المطمئن من الأرض .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التعجب

اشتدّ الخلاف بين البلاغيين والنُّحاة ، وبين طوائف كل من الفريقين ، فى فهم الجملة التعجبية ، أخبرية هى أم إنشائية ؟ ورتّب النحويون على هذين الاعتبارين أحكاماً نحوية ، منساقين فى تيّار القياس المنطق على القواعد التى رسموها لكلّ من الإنشاء والخبر.

صيغ التعجب السماعية :

والمتتبع لأساليب القول العَربى ، يجد فيها ضروباً شتى سماعيةً تدلُّ على التعجب ، منها :

١ ــ لله درُّه ، لله درُّه فارساً ، لله ثوباه ، لله أنت ، سبحان الله ، العظمةُ لله ، ونحو ذلك ، مما ورد فيه لفظ الجلالة وقُصِد به التعجب .

٢ ــ ومنها : ماورد بصيغة الأمر ، كقولهم : اعجبوا لزيد فارساً ، انظروا إليه راميا .

٣ ــ أو بصيغة اسم الفعل ، كما فى قوله :

*واهاً لسلمى ثم واهاً واها [1] *

٤ ــ أو بصيغة النداء ، كقولك : يالهُ من ظالم . وقول امرئ القيس :

فيالكَ من ليلٍ كأنَّ نجومَـه بكلِّ مُغار الفَتـلِ شُدَّتْ بيذبلِ

وقول الآخر [2] :

يادينَ قلبك منها لستَ ذاكرها إلا ترقرق ماءُ العين أو دمَعَا

---

(١) فى الخزانة ٣ : ٣٣٨ : « قال العينى وتبعه السيوطى فى شرح أبيات المغنى : نسبهما الجوهرى إلى أبى النجم » . وانظر العينى ٣ : ٣٣٦ .

(٢) هو الأحوص. ديوانه ١٣٢ والأغانى ٤ : ٧٣ .

وقولهم : ياشيءَ مالى ، ويافيءَ مالى ، وياهيءَ مالى ، وياشيَّ ، ويافيَّ وياهيّ ، وشيء هنا يهمز ولايهمز . ومنه قوله (١) :

ياشيءَ مالىَ من يعمَّر يُفنـه مرُّ الزمان عليه والتقليبُ

٥ ـ أو بصيغة الاستفهام ، نحو : « كيف تكفرون بالله(٢) » ، « القارعة ما القارعة » ، وقول الأعشى (٣) :

* ياجارتَا ما أنت جاره *

فى تقدير « ما » استفهامية.

٦ ـ أو بصيغة النفى ، كما فى قول الأعشى :

* يا جارتَا ما أنت جارَه *

فى تقدير « ما » نافية. وكقولهم : مارأيت كاليوم رجلا ، وكالليلة قمراً .

فهذه الأساليب كلُّها سواءٌ أكانت بصيغة الخبر أم بصيغة الإنشاء ، قد نُقلت من معناها الأصلىِّ إلى إفادة معنى التعجُّب .

وهذه الأساليب كذلك لم يبوَّب لها فى كتب النحو ، لأنها سماعية ، وإنَّما المبوَّب له صيغتان : ماأفعله ، وأفعِلْ به.

ولا يسعُنا فى هذا البحث إلا أن نقصر كلامنا على هاتين الصيغتين ونبدأ بذكر بعض الأحكام التى تتعلَّق بهما معاً ، ثم نعقِّب على ذلك بما يخصُّ كلَّ واحدةٍ منهما .

الأحـكام العامة :

١ ـ هاتان الصيغتان لاتصاغان إلَّا من فعلٍ مستوفٍ لثمانية شروط :

---

(١) هو نويفع بن نفيع الفقعسى ، كما فى أمالى الزجاجى ٨١ – ٨٢ واللسان (مرط) . ونسب أيضاً إلى الجميح بن الطماح ، أونافع بن لقيط الأسدى ، فى اللسان (هيأ) .

(٢) الآية ٢٨ من سورة البقرة .

(٣) صدره : * بانت لتحزننا عقاره *

وانظر العينى ٣ : ٦٣٨ .

أن يكون ثلاثياً ، متصرفاً ، تامًّا ، غير منفى ، قابلًا معناه للتفاوت ، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء ، غير مبنىٍّ للمفعول ، لم يُستَغن عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة ؛ فإنَّهم لايقولون : ماأقْيَله ، استغناءً بما أكثر قائلته.

فإن كان الفعل غير مستوف لهذه الشروط فإنَّهُ يتوصَّل إلى التعجب منه بنحو ماأشدّ فى الصِّيغة الأُولى ، ونحو أَشدِدْ فى الصيغة الثانية . وذلك ماعدا الجامد وغير القابل للتفاوت ، فإنه لايتعجب منهما البتة.

٢ ـ لا يجوز تقديم المتعجب منه على صيغتى التعجب ، وذلك لعدم تصرُّفهما . فلا تقول : زيداً ماأحسن ، ولامازيداً أحسَنَ ، ولا بزيدٍ أحسِنْ .

٣ ـ لايُفصَل بين فعلَى التعجب وبين المتعجَّب منه بفاصلٍ غير متعلِّق بهما . فإنْ تعلَّقَ بهما جاز الفصل إن كان الفاصل ظرفاً ، أوجارًّا ومجروراً ، نحو : ما أحسن اليومَ إنشادك ، ماأصبر على البلاءِ زيداً . قال عبّاس بن مرداس :

وقال نبيُّ المسلمين تقدَّموا وأحببْ إلينا أن تكون المقدَّما(١)

هذا كلُّه إذا لم يتعلَّق بالمعمول ضميرٌ يعود على المجرور بالباءِ ، فإن تعلق وجب تقديم المجرور على المعمول بلا خلافٍ ، كما يؤخذ من كلام السيوطى فى الهمع ، فتقول : ماأحسن بالرّجل أن يصدُق .وأنشد:

خليلىّ ما أحرى بذى اللُّبِّ أن يُرى
صَبوراً ولكن لا سبيلَ إلى الصَّبر (٢)

---

(١) العينى ٣ : ٦٥٦ .

(٢) لم ينسب إلى قائل معين ، وهو من شواهد شروح الألفية . انظر العينى ٣ : ٦٦٢ .

وأجاز بعضهم الفصل بالحال (١) ، أو المصدر (٢) ، أو النداء(٣) ، أو لولا الامتناعية (٤) .

٤ – يشترط فى المتعجب منه أن يكون مختصاً بالتعريف ، أو بأى نوع من أنواع التخصيص.

صيغـــة ما أفعل :

إذا قيل : ما أحسن زيداً : اختلف النحويون فى تخريج كلمة « ما » ، فقال بعضهم : إنها موصولة ، وقال آخرون : إنها استفهامية مشُوبة بتعجب ، ومنهم من قال : إنها نكرةٌ موصوفة وما بعدها صفة لها . وقال سيبويه : هى نكرة تامة بمعنى شيءٍ.

والذى أُرجِّحه من تلك الأقوال ماذهب إليه الفرّاءُ وابنُ دُرُستَوَيه : أنَّها استفهامية مضمَّنة معنى التعجب ، وذلك لأمرين : أحدهما معنوى، والآخر صناعى .

أما المعنويّ فلأنَّ أبلغ أساليب التعجُّب ما كان منقولا عن الاستفهام ، تقول : ما هذا الجمال ، وماذاك الحسن ! وفى هذا الأُسلوب يسأَل المتعجِّب عن سبب الحسن ،إشارة إلى أن للحُسن أسبابا كثيرة تستدعى السؤال.

وأما الصناعى فلأنَّها وهى بمعنى الاستفهام لاتحتاج إلى تقدير محذوف ، وبمعنى الموصولة والنكرة الموصوفة تحتاج إلى تقدير الخبر، أى شيءٌ عظيم . ولا يخفى مافى ذلك من التكلُّف.

---

(١) أجازه الجرمى من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، نحو : ما أحسن مجردة هندا . الأشمونى ٣ : ٢٥ .

(٢) وذلك نحو قولك : ما أحسن إحسانا زيداً . وقد أجازه الجرمى . ومنعه الجمهور ، لمنعهم أن يكون له مصدر.

(٣) ورد فى الكلام الفصيح ، نحو قول على كرم الله وجهه فى حق عمار بن ياسرحين رآه مقتولا : « أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا » .

(٤) أجازه ابن كيسان فى نحو قولك : ما أحسن لولا بخله زيدا . ولا حجة له فى ذلك.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وأمر آخر يدعَم هذا الرأى فيما أرى ، وهو مراعاة التَّناسق بين هذه الصيغة وأُختها ، أى صيغة أَفعِلْ به ، لتكون كلٌّ منهما صيغةً إنشائية من جهة اللفظ والمعنى معاً ، أومن جهة اللفظ فحسب.

ثم ننتقل إلى (أَفعَلَ) فنجد فيها أيضاً خلافاً بين البصريين والكوفيين من حيث اسميّتُها وفعليتها . فذهب الكوفيون إلى اسميتها ، مستدلِّين بأَدلَّةٍ منها :

١ ـ أن هذه الكلمة جامدة لاتتصرَّف ، والجمود خاصّة من خواص الأَسماء.

٢ ـ أنَّه يدخلها التَّصغير ، والتَّصغير من خواصّ الأَسماء ، وأنشدوا :

يا ما أُميلحَ غزلاناً شَدنَّ لنا من هؤليَّائكنَّ الضَّال والسَّمُر(١)

٣ ـ أنَّها تصحُّ عينها فى نحو: ماأقومَه وما أَبيعه ، وتصحيح عين مثل هذا من خصائص الأَسماء ، تقول : هو أَقْوَم وأَبيَع ، فى التفضيل.

وذهب البصريُّون إلى أنَّها فعل ماضٍ ، ونقضوا كلَّ ماأورده الكوفيون . وقد سجَّل ابن الأَنبارى فى الإنصاف هذا النقض فى إسهاب.

ومن بين الأَدلة التى استمسك بها البصريون :

١ ـ أنَّه تلحق (أَفعَلَ) نونُ الوقاية ، ونون الوقاية خاصّة من خواصّ الأَفعال ، وأَمَّا لحاقها ببعض الحروف كإنَّ ، ولكنّ ، وليت ، فهو على خلاَف الأَصل .

٢ ـ أنَّه لزم الفتح ، ولو كان اسماً لارتفع ، لأَنَّه خبرٌ لما .

٣ ـ أنَّه يعمل النصب فى المعارف كما يعمله فى النكرات ، ولو

---

(١) البيت للعرجى ، أوالمجنون ، أو ذى الرمة ، أوالحسين بن عبد الله ، أوكامل الثقفى . الخزانة ١ : ٤٧ .

كان اسماً لاختص بنصب النكرات خاصة على التمييز ، نحو قولك : زيد أكبر منك سناً .

ومذهب البصريين فى هذا أقوى حجةً ومسايرةً لقواعد النحو ، فقد استطاع البصريون أن ينقُضوا كلّ ما استدل به الكوفيون ، أضفْ إلى ذلك ما يقتضيه اعتبار «ما» قبلها استفهامية من نصب المعمول بعد الفعل .

صيغة أفعل به :

لا خلاف بين النحويِّين فى فعلية (أفعِلْ) فى قولك : أحسِنْ بزيد ، وإنّما اختلفوا فى هذا الفعل أهو فعل أمْرٍ لفظاً ومعنى ، أم هو فعل أمر لفظاً فقط ؟

١ – فالذى عليه الفَرّاءُ – وتبعه الزمخشرى وابن كَيسان وابن خروف – أن أفعِلْ فعل أمْرٍ حقيقةً لفظاً ومعنى . وعليه فإذا قال المتكلم : أحسِنْ بزيد ، يكون قد أمر كل واحد بأن يجعل زيداً حسناً ، وإنما يجعله حَسَناً كذلك بأن يصفه بالحسن ، وكأنّه قال : صفْ زيداً بالحسن كيف شئت ، فإن فيه منه كلَّ ما يمكن أن يكون فى شخص حسن ، كما قال أبو الطيب(١) :

وقد وجدتَ مكان القول ذا سَعَةٍ فَإن وجدتَ لساناً قائلًا فقلِ

وقد فهم ابن كيسانَ وحدَه أنّ الضمير فى الفعل راجعٌ إلَى المصدر المفهوم من فعل التعجب ، فالتقدير فى أحسنْ : أحسن ياحُسْن بزيد ، أى دُمْ به والزمْه .

وعلى مذهب الفراءُ ومن تبعه : تكون الهمزة للنقل ، أى نقل الفعل

(١) ديوانه ٢ : ٦٩ .